جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة
كلية : العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم علوم مالية ومحاسبة

الموضوع

دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي
دراسة حالة مؤسسة باتيميتال هياكل غرب -وحدةعين الدفلى -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم مالية ومحاسبة تخصص محاسبة وتدقيق

إعداد الطلبة:
* بوجمعي مريم
* ميمون إيمان

إشراف الأستاذة:
* بن عيشوبة رفيقة

لجنة المنـــــاقشة:

- د. رئيسا
- بن عيشوبة رفيقة أستاذة محاضرة قسم أ مقررا
- ممتحنا

السنة الجامعية :2020/2019

إهداء

إلى من سهرت الليالي لأجلي ومدتني بالقوة والعزيمة هي قنديل طريقي ومصباح حياتي، إلى الشمعة التي تنير طريقي نبع الحب وفيض الحنان شمس حياتي ودنياي *-* أمي الغالية *-*

إلى من رباني فأحسن تربيتي وجعل العلم منهجي وغايتي في الحياة، أهدي له ثمرة جهدي التي هي أيضا بذرة غرسه *-* أبي الحنون *-* أطال وبارك الله في عمرهما.

إلى من لا يكتمل بدر البسمة إلا بوجودهم ولا يحلو عبق الحياة إلا بهم إخوتي الأعزاء -*-إسحاق، إسلام، أمين-*-

وإلى أساتذتي ومن كان لهم الفضل في تلقيني العلم النافع.

وإلى كل من تعرفت عليهم ولم ألقى منهم سوى الاحترام والتقدير فربطتني علاقة أخوة أكثر منها صداقة على حسن تعاونهم معي في مشواري الدراسي،

وإلى من تقاسمت معم عبئ الحياة الجامعية وإلى من جمعتني بهم الصدفة وقضيت معهم أوقات لن تمحى من الذاكرة مهما طالت السنين.

إلى كل من نسيهم القلم ولم ينساهم القلب.

مريم

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء

والمرسلين أما بعد:

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى أحن وأعز مخلوقين لي في الدنيا

أمي وأبي

إلى كل من قاسموني مرارة العيش وحلاوتها وحب الوالدين وطاعتهما

إخوتي الأعزاء

إلى كل الزملاء والأصدقاء بدون استثناء

إلى كل من عرفوني وأحبوني

إيمان

الشكر

بسم الله القوي، المعين....وفي سبيله، وعلى بركته....

قبل كل أحد وبعد كل أحد نتوجه بالشكر كله لربنا عزوجل.

فالحمد لله الذي هدانا لهذا وماكنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

ثم نشكر جزيل الشكر الأستاذة *-* بن عيشوبة رفيقة *-*

على إشرافها على هذا العمل المتواضع

كما لا ننسى أن نشكر كل من ساعدنا بمعلومة

كذلك نشكر كل موظفي المؤسسة الوطنية باتيميتال التي استضافتنا

لإجراء الدراسة الميدانية.

وإلى كل الأساتذة الذين قاموا بتعليمنا من الابتدائي إلى المرحلة الجامعية نتقدم

لهم بالشكر الجزيل.

وأخيرا نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع.

الملخص:

تهدف الدراسة إلى إيجاد الإطار العام للرقابة على عمليات المؤسسة الاقتصادية؛ وذلك من أجل رسم تصوير لتطبيق مبادئ المراجعة الداخلية بما يتلاءمالمؤسسة الاقتصادية بغية الرفع من مستوى الإبداع المالي لهذه المؤسسة وتقدمها واستمرارها بما يمكن من ضبط أدائها وإظهار نتائج أعمال المؤسسة .

تم عرض سريع لمفهوم المراجعة الداخلية وبيان أنواعها ومعاييرها وأهميتها وأهدافها؛ وكذلك تطرقنا إلى أساسيات الأداء المالي من خلال مفهومه وأنواعه، بالإضافة إلى مفهوم تقييم الأداء المالي وأنواعه.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور المراجعة الداخلية على الأداء المالي وقد تبين أن المراجعة الداخلية تمثل أداة فعالة للرقابة على المؤسسة الإقتصادية كما أن لها تأثير على أداء المؤسسة خاصة أدائها المالي وهذا ما لمسناه في دراسة حالة مؤسسة باتيميتال –عين الدفلى–.

الكلمات المفتاحية :المراجعة الداخلية، الأداء، الأداء المالي.

Abstract:

The study aims to find the general framework for monitoring the operations of the economic institution, in order to draw a picture of the application of the principles of internal auditing in a way that suits the economic institution in order to raise the level of financial creativity and progress of this institution and enable it to control its performance and show the results of the Foundation's work.

A brief presentation of the concept of internal audit was presented, clarifying its types, standards, importance, and objectives, as well as our discussion of the fundamentals of financial performance through its concept and types, In addition to the concept of evaluating financial performance and its types.

This study aims to highlight the role of internal audit in Improving financial performance. It has been shown that internal audit represents an effective tool for monitoring the economic institution and also has an impact on the performance of the institution, especially its financial performance, the case study of the BATEMETAL Foundation – Ain Defla–.

Keywords: Internal audit, the performance, financial performance.

الفهرس

فهرس المحتويات:

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
الشكر و التقدير	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	أ-ث
الفصل الأول: الإطار النظري للمراجعة الداخليةوالأداء المالي	05-26
المبحث الأول: عموميات حول المراجعة الداخلية والأداء المالي	07
المطلب الأول: ماهية المراجعة الداخلية	07
المطلب الثاني: أساسيات الأداء المالي	13
المطلب الثالث: علاقة المراجعة الداخلية بتحسين الأداء المالي	19
المبحث الثاني: الدراسات و الأبحاث المرتبطة بموضوع دراستنا	20
المطلب الأول: الدراسات المحلية	20
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	23
المطلب الثالث: مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية	24
خلاصة الفصل	26
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للمراجعة والأداء المالي	28-51
المبحث الأول: تقديم مؤسسة "باتيميتال" بعين الدفلى	29
المطلب الأول: نشأة مؤسسة "باتيميتال" وتعريفها ودراسة هيكلها التنظيمي	29
المطلب الثاني: مهام ونشاطات مؤسسة "باتيميتال" وأهدافها	34
المبحث الثاني: المراجعة الداخلية والأداء المالي في مؤسسة "باتيميتال"	35
المطلب الأول: المراجعة الداخلية في المؤسسة محل الدراسة	35
المطلب الثاني: عرض القوائم المالية لمؤسسة "باتيميتال"	37
المطلب الثالث : تقييم الأداء المالي وفق مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية	43

خلاصة الفصل	**51**
خاتمة	**53**
قائمة المراجع	**57**
الملاحق	**60**

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1.	الميزانية المفصلة لجانب الأصول خلال الفترة (2016-2018)	38
2.	الميزانية المفصلة لجانب الخصوم خلال الفترة (2016-2018)	39
3.	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016	40
4.	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017	40
5.	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018	41
6.	جدول حساب النتائج حسب الطبيعة للفترة ما بين (2016-2018)	41
7.	رأسمال العامل الدائم لمؤسسة "باتيميتال" خلال الفترة (2016-2018)	43
8.	رأسمال العامل الخاص لمؤسسة "باتيميتال" خلال الفترة (2016-2018)	44
9.	الخزينة الصافية لمؤسسة "باتيميتال" خلال الفترة (2016-2018)	44
10.	احتياجات رأسمال العامل لمؤسسة "باتيميتال" خلال الفترة (2016-2018)	45
11.	نسبة السيولة العامة لمؤسسة "باتيميتال" خلال الفترة (2016-2018)	45
12.	نسبة السيولة المختصرة لمؤسسة "باتيميتال" خلال الفترة (2016-2018)	46
13.	نسبة السيولة الآنية لمؤسسة "باتيميتال" خلال الفترة (2016-2018)	46
14.	نسبة المديونية لمؤسسة "باتيميتال" خلال الفترة (2016-2018)	47
15.	نسبة الاستقلالية المالية لمؤسسة "باتيميتال" خلال الفترة (2016-2018)	48
16.	نسبة التمويل الدائم لمؤسسة "باتيميتال" خلال الفترة (2016-2018)	48
17.	معدل دوران الأصول لمؤسسة "باتيميتال" خلال الفترة (2016-2018)	49
18.	معدل دوران الأصول المتداولة لمؤسسة "باتيميتال" خلال الفترة (2016-2018)	49

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1.	الهيكل التنظيمي لمؤسسة باتيميتال	31

قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
1.	ميزانية الأصول 2015-2016	**60**
2.	ميزانية الخصوم 2015-2016	**61**
3.	ميزانية الأصول 2016-2017	**62**
4.	ميزانية الخصوم 2016-2017	**63**
5.	ميزانية الأصول 2017-2018	**64**
6.	ميزانية الخصوم 2017-2018	**65**
7.	جدول حسابات النتائج 2015-2016	**66**
8.	جدول حسابات النتائج 2016-2017	**67**
9.	جدول حسابات النتائج 2017-2018	**68**

مقدمة

توطئة:

لقد عرف العالم تطورا كبيرا في المجال الإقتصادي خاصة بعد التحولات التي شهدها القرن الماضي، فكانت لهذه التحولات أثارا مباشرة على المحيط الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات المالية والمؤسسات الاقتصادية، والذي شهد بدوره تطورا ملحوظا بعد النكبة المالية في أواخر العشرينيات من القرن التاسع عشر. فهذا التطور الاقتصادي من حجم المؤسسات الاقتصادية التي أصبحت تتميز في وقتنا الحاضر بكبرها وتشابكها، وهذا ما أدى إلى الاهتمام بالمراجعة الداخلية نظرا لدورها في حماية أصول وأموال المؤسسة، فوظيفة المراجعة الداخلية تعتبر كنشاط تقيمي مستقل نسبيا بالمؤسسة، يهدف إلى مراجعة العمليات المالية والمحاسبية وغيرها من العمليات، كما تهدف المراجعة الداخلية إلى التحقق من الدقة المحاسبية والمحافظة على الأصول، وكذلك مراجعة أنشطة المؤسسة.

فالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية عرفت ظروف عسيرة تميزت بضعف مردوديتها وقلة إنتاجها وتراكم ديونها في كثير من الحالات وعجزها على تأدية دورها الطبيعي المتمثل في خلق الثروة وتحقيق الربح، كما هو متعارف عليه في كل اقتصاديات العالم، ورغم الاصلاحات لم تخرج الجزائر من النفق المظلم والسبب هو عجز المؤسسة الاقتصادية الجزائرية على توليد معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الواقع الفعلي، وبالتالي تكون أساس قوي لاتخاذ القرار الفعال في الوقت المناسب وتفي باحتياجات مختلف الأطراف الداخلية والخارجية، مما يفرض عليها الاهتمام بالمراجعة الداخلية.

وقد اتسع نطاق المراجعة الداخلية في الآونة الأخيرة ليشمل استخدام الأدوات الإحصائية، واستخدام المؤشرات والنسب المالية لتقييم وتحسين الأداء المالي بما يمكن من تحقيق كفاءة وفعالية الأداء المالي.

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة التالية؟

-ماهية الأداء والأداء المالي تحديدا؟

-ماهو الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية؟

-فيما تتمثل علاقة المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي؟

***فرضيات البحث:**

- تقتصر المؤسسات الاقتصادية عند قيامها بعملية المراجعة الداخلية على الجانب المالي والمحاسبي فقط.

– تعتبر المراجعة الداخلية من الركائز الأساسية الواجب توفرها في المؤسسات الاقتصادية.

–إن للمراجعة الداخلية علاقة في تحسين الأداء المالي من خلال اكتشاف الانحرافاتوتصحيحها في الوقت الملائم.

***مبررات اختيار الموضوع:**

–حاجة المؤسسات الجزائرية إلى المراجعة الداخلية قصد تحسين الأداء المالي.

–الرغبة الشخصية إلى احتراف مهنة المراجعة.

–رغبة منا للتعرف أكثر على المجال الداخلي وخاصة في مجال المالية.

***أهداف الموضوع:**

–التنبيه إلى ضرورة الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية في المؤسسة والعمل على تطويرها من خلال توفير كل الأساليب الحديثة.

–الاهتمام بالنواحي الوظيفية للمراجعة الداخلية وتبيان الدور الذي تؤديه في تحسين الأداء المالي.

–تقييم الأداء المالي داخل نظام المؤسسة.

***أهمية الموضوع:**

–التوصل إلى مدى مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين الأداء داخل المؤسسة الاقتصادية.

–أهمية المراجعة الداخلية في تحقيق صحة البيانات المالية من أجل الحفاظ على كيان المؤسسة.

–تحسين المراجعة الداخلية يساهم في رفع مستوى الأداء المالي داخل المؤسسة.

***حدود الدراسة:**

تم تحديد حدود هذه الدراسة بالحدود التالية:

1– الحدود الزمانية:

تم إجراء الدراسة الميدانية في حدود الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى غاية 2018.

2– الحدود المكانية:

تم تطبيق دراستنا هذه على مستوى ولاية عين الدفلى وتم إسقاطها على مؤسسة باتيميتال.

3- حدود مفاهيمية:

لقد اعتمدنا في بحثنا هذا على مصطلح المراجعة الداخلية.

وعليه فإن المراجعة الداخلية هي وظيفة مستقلة داخل المؤسسة تقوم على أساس فحص وتقييم الجوانب المالية وغير المالية داخل المؤسسة، وتقديم النصح والارشاد للمؤسسة.

***منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:**

تم استخدام المنهج الوصفي لدراسة الموضوع وهذا نظرا لعنوان المذكرة الذي يستدعي إبراز مجموعة من الترابطات والعلاقات بين المراجعة الداخلية والأداء المالي.

وقد تمثلت الأدوات المستخدمة في الدراسة حسب تقسيم البحث إلى أدوات بيليوغرافية، مثل الكتب والمذكرات ، ذلك فيما يخص الجزء النظري.

أما بالنسبة للجزء التطبيقي فقد قمنا بتحليل معطيات كنا قد تحصلنا عليها من طرف المؤسسة التي قمنا فيها بالدراسة التطبيقية.

***تقسيمات البحث:**

بفرض دراسة الإشكالية ومعالجة الموضوع تم الاعتماد على خطة تنقسم إلى مقدمة وفصلين (نظري وتطبيقي)وخاتمة.

تم طرح الاشكالية في المقدمة، أما الفصل الأول فقد تطرقنا فيه إلى مبحثين، الأول خاص بالإطار النظري للمراجعة والأداء المالي، أما الثاني فخصص للدراسات السابقة.
أما الفصل الثاني فخصص للدراسة الميدانية وقد قسم لمبحثين، الأول خاص بتقديم المؤسسة والثاني يتحدث على نظام المراجعة الداخلية والأداء المالي في المؤسسة.

أما الخاتمة العامة فتتضمن النتائج المستخلصة ومجموعة من التوصيات والآفاق.

***صعوبات البحث:**

لاتخلو البحوث من الصعوبات وخاصة في الجانب التطبيقي، وبالخصوص مصلحة المالية والمحاسبة باعتبارها مصلحة حساسة في المؤسسة، لذلك لم تكن لنا الحرية الكاملة في الوصول إلى بعض الوثائق لسريتها

بالإضافة إلى أن تقرير المراجع المتحصل عليه يشمل مصلحة واحدة فقط، وعدم حصولنا على النسخة النهائية للتقرير الخاص بعملية المراجعة مما زاد من صعوبة توفير المعلومات الدقيقة الخاصة بالبحث.

وكذلكالأزمة التي تمر بيها البلاد وهي فاجعة كورونا، كانت أحد الصعوبات الرئيسية التي واجهتنا في هذا البحث.

الفصل الأول :
الإطار النظري للمراجعة الداخلية والأداء المالي

تمهيد

يعتبر التطور الذي مس المراجعة الداخلية استجابة للتطورات التي حدثت في بيئة الأعمال بشكل عام، حيث من المعروف بأن المراجعة الداخلية نشأت كأداة رقابية هامة داخل المؤسسة، ولكن التطور الذي حدث في بيئة الأعمال أوجب على المراجعة الداخلية ان تتطور لتشمل جوانب ذات أهمية للمساهمة في تحسين الأداء المالي في المؤسسة، حتى أصبحنا لا نكاد نرى أي مؤسسة إلى وجدنا فيها قسما للمراجعة الداخلية، نظرا لأهميته في المساعدة على بلوغ الأهداف التي تسطرها المؤسسة.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل دراسة أساسيات المراجعة الداخلية، وكذلك الأداء المالي ومختلف الدراسات من خلال التطرق للمباحث التالية:

المبحث الأول:عموميات حول المراجعة الداخلية والأداء المالي.

المبحث الثاني:الدراسات السابقة.

المبحث الأول :عموميات حول المراجعة الداخلية والأداء المالي

إن ظهور المراجعة وتطورها ووصولها إلى ماهي عليه الآن كان أمرا ضروريا وحتميا، بسبب توسع المؤسسات وتضعب وظائفها وانفصال الملكية عن الإدارة، الأمر الذي زاد من صعوبة مراقبة الملاك لتسييرالمؤسسة. ومن ثم فقد صوبنا اهتمامنا في هذا المبحث إلى عموميات حول المراجعة الداخلية والأداء المالي، حيث استهلت دراستنا في المطلب الأول على ماهية المراجعة الداخلية، ثم بعد ذلك أساسيات حول الأداء المالي في المطلب الثاني، ولنعرج على علاقة المراجعة الدخلية في تحسين الأداء المالي في المطلب الثالث.

المطلب الأول: ماهية المراجعة الداخلية

أولا: نشأة المراجعة الداخلية

يرجع ظهور المراجعة الداخلية كفكرة في الثلاثينيات، وذلك بالولايات المتحدة الأمريكية، ومن الأسباب الأساسية التي أدت إلى ظهورها هي رغبة المؤسست الأمريكية في تخفيض ثقل تكاليف المراجعة الخارجية، خاصة إذا علمنا أن التشريعات الأمريكية كانت تفرض على كل المؤسسات التي تتعامل في الأسواق المالية إلى إخضاع حساباتها لمراجعة خارجية حتى يتم المصادقة عليها، وبقي دور المراجعة الداخلية مهمشا بحيث أنها لم تحض بالاهتمام اللازم في بادئ الأمر إلى أن انتظم المراجعين الداخليين في شكل تنظيم موحد في نيويورك سنة 1941 وكونوا مايسمى بمعهد المراجعين الداخليين الذي عمل منذ إنشائه على تطوير المهنة وتنظيمها.

وتماشيا مع التطورات الاقتصادية الحديثة، قام هذا المعهد بتعديل تعريفها سنة 1947 ثم سنة 1957 وفي 1971 بحيث نلاحظ تطور أهدافها من نظرة محاسبية محضة تعتمد على اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعبات إلى أن أصبحت تهتم بكل نشاطات ووظائف المؤسسة، وفي وقتنا الحاضر أصبحت المراجعة الداخلية بالغة الأهمية باعتبارها أداة إدارية يمكن الاعتماد عليها في ترشيد العملية الإدارية بمفهومها المعاصر، بحيث ابتدأت بنطاق ومجال ضيق يقتصر على مراجعة القيود والسجلات المالية، ثم اتجهت بعد ذلك نحو المجالات الإدارية والتشغيلية نتيجة الظروف الاقتصادية.[1]

[1] سعودي مبروك رياض، **دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر، بسكرة،2012 /2013،ص4.

ثانيا: مفهوم المراجعة الداخلية

قبل تعريف المراجعة الداخلية علينا بتعريف المراجعة أولا:

معنى كلمة المراجعة لغويا هو التأكد من صحة أي عمل من الأعمال بفحصه وإعادة دراسته. لكن هناك فرع من فروع الدراسات المحاسبة والمالية يسمى عادة باسم المراجعة، في هذه الحالة تكتسب هذه الكلمة معنى خاص هو الدلالة على المهنة المسماة بهذا الاسم. وهي مراجعة الحسابات والفن الذي تستخدمه في أداء مهمتها . [1]

هناك عدة تعرفات تناولت هذا المفهوم بشكل مفصل وهي كالتالي:

1) تعرف المراجعة الداخلية بأنها نشاط تقييمي مستقل تقوم به إدارة أو قسم داخل المؤسسة مهمته فحص الأعمال المختلفة في المجالات المحاسبية والمالية والتشغيلية، تقيم أداء الإدارات والأقسام في المؤسسة ذلك كأساس لخدمة الإدارة العليا؛[2]

2)كذلك يمكن تعريف المراجعة الداخلية على أنها أداة من أدوات الرقابة الداخلية، فهي تساعد الإدارة على متابعة ومراقبة كافة عمليات وأقسام ومراكز وأنشطة المؤسسة؛[3]

ثالثا: أهداف المراجعة الداخلية

يمكن تلخيص الأهداف الأساسية للمراجعة الداخلية كالأتي:[4]

1) فحص وتقييم مدى ملائمة تطبيق الرقابة المحاسبية والمالية والتشغيلية عن طريق تقييم نظم الرقابة المختلفة؛

2) التحقق من مدى التزام العاملين بالسياسات والخطط والاجراءات والقوانين والأنظمة ذات التأثيرالهام على أعمال المنشأة؛

3) تحديد مدى ملائمة إجراءات المحاسبة عن الأصول ومدى كفاية الحماية والأمان لتلك الأصول؛

[1] د. أيمن عبد الله، مقدمة في المراجعة ay83.wordpress.com/05-09-2020

[2] وجدي حامد حجازي، **أصول المراجعة الداخلية مدخل علمي تطبيقي**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص11.

[3] عبد الفتاح الصحن وآخرون، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص262.

[4] وجدي حامد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص11.

4) التحقق من مدى مصداقية وسلامة المعلومات وفحص الوسائل المستخدمة في تحديد وقياس وتبويب وتقريرمثل هذه المعلومات؛

5) تقييم مدى كفاءة واقتصادية استخدام موارد المؤسسة والتقرير عن الإنحرافات عن المعايير العملية – إن وجدت– وتحليل وتوصيل ذلك إلى المسؤولين عن اتخاذ القرارات التصحيحية؛

6) تقييم نوعية وجودة الأداء في تنفيذ المسؤوليات المحددة؛

7) التوصية بالتحسينات التشغيلية.

رابعا: أهمية المراجعة الداخلية

إن العوامل التي ساعدت على نشأة وتطور المراجعة الداخلية هي:[1]

1) تطور حجم المنشآت وانتشارها جغرافيا وعلى نطاق واسع مما أدى إلى تباعد المسافة بين الإدارة العليا وبين كافة العاملين؛

2) ظهور شركات المساهمة وحاجة الجمعية العمومية إلى معلومات لسلامة استثمار أموالها وصحة وعدالة الإفصاح عن البيانات والقوائم والحسابات الختامية المنشورة؛

3) الاستقلال التنظيمي للإدارات ضمن الهيكل التنظيمي وتعدد المسؤوليات الإدارية في المنشأة مما دفع بالإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات ومن ثم حاجة الإدارة للتأكد من سلامة استعمال السلطات وتحمل المسؤوليات وفقا للسياسات والنظم والإجراءات المعمول بها؛[2]

4) حاجة المجتمع إلى البيانات والمعلومات المثبتة في التقارير ولأجل التأكد من ذلك لابد من سلامة نظام التدقيق الداخلي؛

5) إن مسؤولية الإدارة حماية أصول المنشأة ضد السرقة أو الاستخدام غير المرغوب به إضافة على منع الخطأ والغش وتقليل فرص ارتكابها، ولكي تخلي الإدارة نفسها من هذه المسؤولية فإن عليها توفير نظاما سليما للرقابة والتدقيق الداخلي من شأنه التأمين علة الأصول وحمايتها، وكذلك إيجاد الوسائل اللازمة لاكتشاف أية أخطاء أو تلاعب في حال حدوثها وحتى لا تتراكم اثارها؛

6) انتهاج أسلوب اللامركزية في الإدارة، وقد لجأت الإدارة في المنشآت الكبيرة والمنتشرة جغرافيا إلى تفويض

---

[1] الضبان.م.س وآخرون، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص12.

[2] رافعي خليل محمود، **الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات**، دار المستقبل، عمان، 1988، ص107.

السلطات، إلا أنه لازال يترتب على تلك الإدارات الالتزام بالسياسات والإجراءات وتحقيق الفعالية المطلوبة.

وأيضا تقوم المراجعة الداخلية بتقديم خدمات وهي كالتالي:[1]

أ. خدمات وقائية: التأكد من وجود حماية كافية للأصول، وحماية السياسات والخطط من الانحراف عند التطبيق؛

ب. خدمات تقويمية: قياس وتقويم أنظمة الرقابة الداخلية، ومدى الالتزام بالسياسات الإدارية؛

ج. خدمات تطويرية: تقديم الاقتراحات لتطوير وتحسين الأنظمة داخل المنشأة.

خامسا:مهام المراجعة الداخلية

إن الغرض الرئيسي للمراجعة الداخلية هو مساعدة جميع أعضاء الإدارة المنشأة على تأدية وظائفهم بطريقة فعالة عن طريق إمدادهم بتحاليل موضوعية للبيانات المعروضة عليهم وتقارير دقيقة وصحيحة عن نشاط المنشأة، والشمول في العمل من صفحات عمل المراجعة الداخلية من حيث أنها تخص المنشأة من أي ناحية ترى الإدارة جداولها من حيث الرقابة وفي سبيل إخلاء مسؤوليتها.

ويمكن أن تشمل أعمال المراجعة الداخلية مايلي:[2]

1) فحص وتقييم قوة تطبيق الرقابة المالية والمحاسبية والنواحي التشغيلية في المنشأة؛

2) تقييم عمل الأفراد ومدىقدرتهم على تحمل مسؤوليتها؛

3) التأكد من التماشي مع الخطط والسياسات داخل المنشأة ومدى الالتزام بها؛

4) التحقق من وجود حماية كافية لأصول المنشأة من السرقة والتلف والتلاعب؛

5) الحكم على امكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية والإحصائية التي تتولد داخل المنشأة.

سادسا: أنواع المراجعة الداخلية ومعاييرها

1- أنواع المراجعة الداخلية

تنقسم المراجعة الداخلية إلى قسمين مراجعة إدارية ومراجعة مالية

***المراجعة المالية:** وهي تعني مراجعة العمليات والوثائق المالية والمحاسبية والإجرا ات المستعملة فيتسيير هذا الجانب بالإعتماد على التقنيات التالية:[3]

- تحليل الحسابات والنتائج واستخراج الإنحرافات الموجودة؛

اختبار صحة الوثائق التي تقوم بإعدادها المؤسسة مثل الفواتير وموازين المراجعة؛

---

[1] عبد الكريم خيطاس bdelkarim.wordpress.com/06-092020

[2] عبد الفتاح الصحن ومحمد سمير كامل،**الرقابة والمراجعة الداخلية**، دار الجامعة الجديد للنشر، الإسكندرية، 2001، ص217.

[3] محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص08.

– التحقق من الوجود الفعلي للأصول، وذلك باختبار الإجراءات الخاصة باستلام الجرد الفعلي للأصول والمخزونات الثابتة، مع التأكد من صحة معالجتها المحاسبية في الدفاتر.

***المراجعة الإدارية:** وهي المراجعة التي تشمل فحص الإجراءات الرقابية الخاصة بنواحي النشاطات الأخرى غير الناحية المالية أو المحاسبية ولذا فهي تتطلب معرفة السياسات والإجراءات المطبقة في المؤسسة ومن المهام التي يتوجب القيام بها ما يلي:[1]

– دراسة واختبار العمليات المختلفة مثل النشاطات الإنتاجية من حيث مستوى كفاءة الإنتاجية؛

– التأكد من سير برنامج التدريب للموظفين والعاملين بالمؤسسة، وتحليل مدى كفاءة هذه البرامج، وإقتراح سبل تطويرها وتحسينها لغرض رفع مستوى الأداء والعمل؛

– المراجع الداخلي لايتدخل في مهام مراقبة تسيير،و التي تقوم على وضع طرق التنبؤ وضمان سلامة السياسات العامة للمؤسسة، وانما يتأكد فقط من أن هذه الطرق مطبقة جيدا وتستجيب للأهداف المرسومة.

2– معايير المراجعة الداخلية

تشمل المعايير المهنية الحديثة للمراجعة الداخلية الصادرة من مجمع المراجعين الداخليين، وهي كالآتي:

1. معايير خاصة بالاستقلال المهني

أ) المركز التنظيمي: يجب أن يتمتع المراجع الداخلي بمكانة تنظيمية تسمح له القيام بالأعمال والمسؤوليات الخاصة به بحرية؛[2]

ب) الموضوعية: عندما يقوم المراجع بعملية مراجعة يجب أن يكون موضوعيا في حكمه على الأشياء خلال قيامه بالمراجعة.

2. معايير خاصة بكفاءة الأداء المهني

أ) التشكيل: يجب أن تقدم التأكيدات على أن الكفاءة الفنية والخلفية التعليمية للمراجعين الداخليين مناسبة للمراجعات التي يقومون بها؛[3]

ب) المعرفة والمهارات والتدريب: يجب أن تتوفر في قسم المراجعة الداخلية المعرفة والمهارات والتدريب اللازم لتنفيذ مسؤولياتهم عن أداء عملية المراجعة؛

ت) العلاقات الإنسانية والاتصال: يجب أن يتوفر لدى المراجع الداخلي المعرفة والمهارات في التعامل مع الأفراد؛

[1] بن عميرة توفيق، **المراجعة الداخلية في المؤسسة**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2004،ص30.

[2] وجدي حامد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص23.

[3] نفس المرجع، ص24.

ث) التعليم المستمر: يجب على المراجعين الداخليين المحافظة على المستوى التنافسي لمعلوماتهم الفنية؛

ج) الالتزام بالمعايير الأخلاقية للمهنة والمعايير الموضوعية للتصرف؛

ح) الإشراف: يجب أن يتوفر الإشراف على تنفيذ المهام من قسم المراجعة الداخلية.

3. المعايير الخاصة بنطاق العمل:

يجب أن ينصب في الفحص والتقييم مدى كفاءة وفاعلية المراجعة للتنظيم وتقييم على مستوى الأداء في المسؤوليات المخصصة لتحقيق الأهداف والمهام المحددة، ولذا يجب القيام بالأعمال التالية:[1]

أ) مراجعة مدى اعتماد وسلامة المعلومات؛

ب) التحقق من مدى الالتزام بالسياسات والخطط والقوانين والأنظمة؛

ت) حماية الأصول؛

ث) الاستخدام الاقتصادي والكفء للموارد؛

ج) تقييم مدى تحقق الأهداف المرجوة من البرامج والأنشطة الخاصة بالتنظيم، وكذلك مدى انجاز الأهداف الموضوعة للعمليات التشغيلية.

4. المعايير الخاصة بتنفيذ أعمال المراجعة

يجب أن تتضمن أعمال المراجعة، تخطيط المراجعة، وفحص وتقييم المعلومات، وتوصيل النتائج، ثم القيام بعملية المتابعة.[2]

أ) التخطيط: يجب أن يقوم المراجع الداخلي بالتخطيط الدقيق لكل عملية مراجعة؛

ب) فحص وتقييم المعلومات؛

ت) توصيل النتائج: يجب على المراجعين الداخليين التقرير عن نتائج المراجعة؛

ث) المتابعة: يجب على المراجع الداخلي القيام بعملية المتابعة للتأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية

[1] نفس المرجع، ص25.

[2] وجدي حامد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص25.

المطلوبة على ضوء نتائج المراجعة.

5. معايير خاصة بإدارة العمل في قسم المراجعة الداخلية

مدير قسم المراجعة الداخلية هو المسؤول الرئيسي عن الأداء السليم للمراجعة الداخلية، ويكون من خلال:[1]

أ) تحديد الأهداف والسلطات والمسؤوليات؛

ب) التخطيط لعملية المراجعة؛

ت) وضع السياسات والإجراءات الخاصة بالمراجعة؛

ث) يجب على مدير المراجعة الداخلية وضع برنامج لاختيار الموارد البشرية المطلوبة للقسم وتنمية مهاراتهم؛

ج) على مدير قسم المراجعة الداخلية التنسيق بين المراجعة الداخلية وجهود المراجعة الخارجية؛

ح) جودة الأداء: وذلك من خلال وضع برنامج يهدف إلى تقييم المراجعة الداخلية.

المطلب الثاني: أساسيات حول الأداء المالي

مهما كان متاحا للمؤسسة من موارد بمختلف أنواعها، فلا يمكن لها استغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة ومتطورة، وذلك من خلال أداء مالي فعال، ومن خلال هذا المطلب سنقوم بتعريفه، لكن قبل التطرق إلى تعاريف الأداء المالي وأنواعه، سنشير إلى مفهوم الأداء.

[1] نفس المرجع، ص26.

أولا: مفهوم الأداء

أصل مصطلح الأداء لاتيني، ولكن اللغة الإنجليزية هي التي أعطت له معنى واضح ومحدد بمعنى تأدية عمل، انجاز نشاط أو تنفيذ مهمة أو بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة.[1]

الأداء = مجموع (المردودية، الإنتاجية، قياس الأداء).

وبالتالي كلما ارتفعت المردودية كلما تحسن الأداء داخل المؤسسة.

ثانيا: مفهوم الأداء المالي

الأداء المالي يعتمد كمفهوم على عملية التحليل المالي، والتي هي من الأساليب التي يمكن استخدامها من أجل تحديد قوة المؤسسة او وضعها من جانبها المالي، وتستخدم النسب المالية بصورة رئيسية في هذا التحليل بهدف مقارنة الأداء المالي الجيد إلى تعظيم قيمة المؤسسة من خلال قيامها بالتشخيص الإيجابي.

فيعتبر مفهوم الأداء الماليبإطاره الدقيق بأنه: وصف لوضع المنظمة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات والثروة.

الأداء المالي هو الحكم علة النشاط الذي يتعلق بالحصول على الأموال، واستخداماتها بشكل فعال بقصد تحقيق الأهداف المالية التي تحددها المؤسسة.[2]

من خلال ماسبق يمكن تعريف الأداء المالي على أنه الطريقة التي تنجز بها المؤسسات أعمالها لتحقيق غايتها، كما أنه يعكس المركز المالي بها.

[1] علاء فرحان طالب،**الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي**، دار الصفاء، عمان، 2011، ص64.

[2] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وآثاره على عوائد أسهم الشركات**، دار حامد، عمان، 2009، ص45.

ثالثا: معايير الأداء المالي

نوضح فيما يلي أهم المعايير المعتمدة لقياس الأداء المالي ومنها:

-المعايير التاريخية:

تعتمد هذه المعايير على مجموعة من المؤشرات المالية التاريخية لسنوات سابقة لنفس المؤسسة ومقارنتها مع النتائج الحالية، فمثلا تتم مقارنة مدى تطور هذه النسبة نحو االحسن او الأسوء.[1]

-المعايير القطاعية "الصناعية":

وتشير إلى معدل أداء مجموعة من المؤسسات في القطاع الواحد، أي مقارنة النسب المالية للمؤسسات المساوية لها في الحجم وطبيعة تقديم الخدمة، ويستفاد منها بدرجة كبيرة في عملية التحليل المالي لأنها مستمدة من القطاع ذاته الذي تنتمي له هذه المؤسسات، لكن يعاب عليها عدم الدقة و التفاوتمن حيث الحجم وطبيعة النشاط.[2]

- المعايير المطلقة:

وهي أقل وأضعف من المعايير من حيث الأهمية، وتشير تلك المعايير الى وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع المؤسسات وتقاس بها تقلبات الواقعية وعلى الرغم من اتفاق الكثير من الماليين على قبول المعايير المطلقة في التحليل المالي الأن هناك بعض النسب المالية مازالت تستخدم كمعايير مطلقة مثل نسبة التداول.

-المعايير المستهدفة:

هذه المعايير تعتمد على نتائج الماضي مقارنة بالسياسات والإستراتيجيات والموازنات وكذلك الخطط التي تقوم المؤسسات بإعدادها، أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المتحققة لحقبة زمنية ماضية، ويستفاد منها

[1] عدنان تاية نعيمي، **الإدارة المالية النظرية والتطبيق**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، الأردن، 2008، ص102.

[2] عبد الستار الصياح وسعود العامري، **الإدارة المالية الإطار النظري والحالات العملية**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، الأردن، 2007، ص54.

في تحديد الإنحرافات من أجل أن تستطيع المؤسسات بعد ذلك إتخاذ الإجرا ات الصحيحة لها.[1]

رابعا: العوامل المؤثرة على الأداء المالي:

يتأثر الأداء المالي بمجموعة من العوامل الأساسية والتي يمكن حصرها وتلخيصها فيما يلي:[2]

***الهيكل التنظيمي:** يعتبر الهيكل التنظيمي الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسة وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الوظائف الإدارية في المؤسسة وكذا التمايز الرأسي وهو عدد المستويات الإدارية في المؤسسة، والتمايز الأفقي وهو عدد المهام الناتجة عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين.

***المناخ التنظيمي:** هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين لمهام المؤسسة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع الارتباط بالأداء، وأما اتخاذ القرار فهو أخذه بطريقة عقلانية وتقييمه ومدى ملائمة المعلومات لاتخاذها، أما أسلوب الإدارة فهي تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، أما بالنسبة لتوجيه الأداء هو مدى تأكد العامل من أدائه وتحقيق مستويات عليا من الأداء.

***التكنولوجيا:** تعتبر التكنولوجيا عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة، والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، وتنقسم التكنولوجيا إلى عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون وفقا للمواصفات التي يطلبها المستهلك، وتكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية، وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة، وعلى المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب ان التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الملائمة بين التقنية والأداء.

***الحجم:** يقصد بالحجم تصنيف المؤسسة إلى مؤسسة صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم، حيث يوجد عدة مقاييس لحجم المؤسسة منها إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع او إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية، ويعتبرالحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة سلبا أو إجابا، فقد يشكل الحجم عائقا لأداء المؤسسة

[1] علاء فرحان طالب، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي**، دار الصفاء، عمان، 2011، ص64.

[2] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، دار الحمد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص45.

حيث أنه بزيادة الحجم فإن عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية وهذا ماينعكس سلبا على المؤسسة، أما ما ينعكس اجابا فهو من حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد معه عدد المحللين الماليين المهتمين بالمؤسسة.

خامسا: تقييم الأداء المالي وأنواعه

1- مفهوم تقييم الأداء المالي

تقييم الأداء المالي للوحدة الاقتصادية هو عملية مقارنة بين الإنجازات الفعلية والأهداف المخططة والمعيارية، ومن ثم حصر الإنحرافات الكمية والنوعية بينهما إن وجدت، وبالتالي العمل على تعزيز الإيجابيات ومعالجة الإنحرافات السلبية، أي أنه في كل الظروف والأحوال لابد وأن يتم إتخاذ قرار إداري، وكل ذلك بهدف ضمان تحقيق أعلى درجة من درجات الكفاية والفعالية في الأداء المالي للوحدة الاقتصادية.[1]

2- أنواع التقييم للأداء المالي

تعتبر عملية تقييم للأداء المالي احدى وسائل الإدارة الفعالة للتحقق من مدى انجاز الأهداف المخططة للوحدة وأداة للكشف في الانحرافات وردها للجهات المسؤولة عنها.[2]

وعليه فإن عملية تقييم الأداء لا ينظر إليها بصورة مجردة إنما ضمن إطار العملية الشاملة للنشاط برمته في الوحدة الاقتصادية وفي ضوء ذلك يمكن تحديد الأنواع التالية من تقييم الأداء المالي:[3]

- تقييم الأداء المخطط
- تقييم الأداء الفصلي
- تقييم الأداء المعياري

[1] ناصر عدون دادي، **الإدارة والتخطيط الاستراتيجي**، دار المحمدية، الجزائر، 2001، ص321.

[2] محمد فهمي حسن ووجيه عبد الرسول العلي، **المشكلات التطبيقية لقياس الإنتاجية وطرق معالجتها**، مجلة البحوث الاقتصادية، جامعة بغداد، 1980، العدد03، ص109.

[3] مجيد محمود كرخي، **تقييم الأداء باستخدام النسب، دار المناهج،2006، ص43.**

- تقييم الأداء العام الشامل

*** تقييم الأداء المخطط**

يقصد بهذا النوع من التقييم أداء المؤسسة ومدى تحقيقها للأهداف المخططة وذلك عن طريق مقارنة النتائج المتوصل إليها والسياسات المخطط لها ويعتبر من أهم المهام التي تتعلق بتقدير حركة الأموال والحصول على الاحتياجات المالية سواء قصيرة أو طويلة الأمد.

***تقييم الأداء الفصلي**

تعتبر المرحلة الثانية من عملية التقييم التي من خلالها تتمكن المؤسسة من تقييم كفاءاتها وفعالياتها، وفي هذه المرحلة نجد أن المؤسسة تواجه مشكلة إختيار المعايير والمؤشرات الموافقة لطبيعة الأداء المراد تقيمه، ويتمثل تقييم الأداء في العملية التي تزود مسؤولي المؤسسة بقيم رقمية فينا يخص أدائها على معايير الفعالية والكفاءة.

***تقييم الأداء المعياري**

هوعبارة عن مقارنة ما تم تحقيقه فعليا مع القين المعيارية وذلك عن طريق مقارنة جميع انشطة المؤسسة من إنتاج ومبيعات وأرباح ... المحققة خلال الدورة مع تلك التي تم تسطيرها من قبل إدارة المؤسسة من أجل أن تكون مقياسا للحكم على النتائج الفعلية إن كانت مرضية أم لا، وذلك بوضع حدود معيارية في مجال القدرات والامكانيات الإنتاجية للمؤسسة من خلال مقارنة النسب الفعلية مع النسب المعيارية.

***تقييم الأداء العام الشامل**

يقصد به تقييم أداء عام وشانل لجميع الأنشطة في الوحدة الاقتصادية، عن طرق استخدام المؤشرات والنسب في عمليات القياس والتقييم والتمييز بين أهمية النشاط، ويتم ذلك عن طريق إعطاء أوزان لأنشطة الوحدة، حيث كل وزن يشير إلى المستوى الذي تراه الإدارة العليا مناسبا، فبإستخدام هذه المؤشرات والنتائج المخططة والفعلية والمعيارية يتم التوصل إلى درجة التقييم الشامل لأداء الوحدة الاقتصادية.

سادسا: أهمية تقييم الأداء المالي

تتمثل أهمية تقييم الأداء المالي في: [1]

– الكشف عن مدى قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافحة عوامل الإنتاج؛

– يوفر تقييم الأداء المالي للمؤسسة مقياسا لمدى نجاح الشركة خلال سعيها لمواصلة نشاطها وتحقيق أهدافها، وذلك أن النجاح مقياس مركب يجمع بين الفعالية و الكفاءة؛

– يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمؤسسات المختلفة وهذا بدوره يدفع إلى تحسين مستوى أدائها،

– يؤدي إلى الكشف عن العناصر ذات الكفاءة، وتحديد العناصر ذات الاحتياج من أجل النهوض بأدائها.

المطلب الثالث:علاقة المراجعة الداخلية بتحسين الأداء المالي للمؤسسات

تسعى المراجعة الداخلية إلى مساعدة الأفراد داخل المؤسسة في أداء مسؤولياتهم بكفاءة، فمعظم وسائل الرقابة على الأداء المالي يتوقف نجاحها على مصداقية قوائم المؤسسة، ولتخقيق هذه الغاية توفر لهم المراجعة الداخليةالتحليل، التقييم، التوصيات، المشورة و المعلومات المتعلقة بالأنشطة المختلفة التي تقوم بها المؤسسة.[2]

أصبحت وظيفة المراجعة الداخلية تحتل مكانة بارزة في معظم المؤسسات، وارتبطت بأعلى مستويات التنظيم ليس كأداة رقابية فحسب بل كنشاط تقييمي لفحص كافة الأنشطة والعمليات المختلفة بهدف تطويرها وتحقيق اقصى كفاية إنتاجية منها، وماكانت لتبلغ هذه المرتبة التنظيمية لولا تظافر العديد من العوامل التي ساعدت على نموها وتطورها وازدياد أهميتها وذلك من خلال وضع برامج المراجعة.

يساعد عمل المراجع الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة من ناحيتين:

[1] مريم عبار،**تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات الرفع المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر علوم اقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012/2011، ص19.

[2] فيحاء عبد الخالق بكوع، **تفعيل نظام الرقابة الداخلية للحد من الفساد المالي والإداري في الوحدات الخدماتية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد92، جامعة الموصل، العراق،2012، ص176.

الأولى تتمثل في كشف الانحرافات والأخطاء التي تقع على القوائم المالية حيث يشير إليها المراجع في التقرير المقدم للجهة المسؤولة حتى يتم تصحيحها ومحاولة تجنبها في المستقبل، وبالتالي المساهمة في حماية أصول المؤسسة والتعبير عن النزاهة والدقة في القوائم المالية، والتي ستوضح المركز المالي الصحيح للمؤسسة، مما يعزز الثقة ويجلب للمؤسسة متعاملين جدد وبالتالي تحسين أدائها المالي،

اما من الناحية الثانية قد تكون القوائم المالية صحيحة، ولكن النتائج التي تصل إليها المؤسسة تكون ضعيفة لهذا تبرز مكانة المراجعة الداخلية في كشف نقاط الضعف، حيث يقوم المراجع الداخلي بتقديم توصيات واقتراحات وحلول يراها مناسبة في تقريرة ويقوم بمتابعتها من أجل التأكد من تنفيذها، وهذا يسمح بتحسين خصائص القوائم المالية عن طريق تطبيق المؤسسة للتوصيات التي أشار إليها، وبالتالي زيادة العوائد وتحسين الأداء المالي للمؤسسة.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات المحلية

1- سعاد شدري معمر بعنوان "**دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء في المؤسسة االقتصادية**" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في مالية المؤسسة، بومرداس 2009/2008.

تمحورت إشكالية الدراسة في: **ما دور المراجعة الداخلية في تقييم أداء المؤسسة؟**

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أنه يمكن القول بأن المراجع الداخلي يقوم بفحص مختلف البيانات للمؤسسة لضمان دقتها، ولابدأن يكون نظام فعال للرقابة الداخلية وكذلك يتضمن تقرير المراجع اهم الملاحظات والنصائح المقدمة إلى الإدارة فيما يخص الوضع المالي للمؤسسة وما يؤدي الى تحسينها.

2- (يوسف سعادة،2009/2008)، بعنوان "**دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة**" دراسة حالة شركة ليند غاز"وحدة ورقلة"، قسم العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، حاولت هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية المتمثلة فيمايلي: **إلى أي مدى يمكن أن تساهم المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟**

لقد استخدم المنهج الوصفي في الجانب النظري وأسلوب دراسة الحالة في الجانب التطبيقي، وقد هدفت

الدراسة إلى التعرف على مستوى الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية والعوامل المتحكمة فيه، وأيضا محاولة تحديد إطار نظري للمراجعة بصفة عامة وإبراز موقع المراجعة الداخلية من هذا الإطار، وكذا إبراز أهمية ودرجة الاستفادة من المراجعة الداخلية لتحقيق الأهداف المالية للمؤسسة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج وهي كالتالي:

– لقد أثبتت المراجعة مرونتها وتجاوبها السريع مع التغيرات الكثيرة التي شهدها الاقتصاد، وهذا من خلال تكيفها واستجابتها للاحتياجات مختلف الأطراف الاقتصادية المستفيدة من خدمتها؛

– يعتبر نجاح المؤسسة الاقتصادية في التسيير في ظل الظروف الصعبة مرهون بتحسين أدائها عبر كافة مستوياتها؛

– إن اعتماد تنظيم جيد ومحكم والإشراف عللى المساعدين في مكتب المراجعة يضمن فعالية أعمال المراجعة والتطبيق السليم والصحيح لمختلف إجراءاتها؛

– إن اعتماد المؤسسة على نظام رقابة متين يضمن لها تحقيق الأهداف المسطرة في ظل الالتزام بالإجراءات والسياسات المسطرة، ويؤدي إلى التقليص من احتمالات الخطأ والغش وشد فجوة الأداء.

3– دراسة داخلية "مذكرة ماستر بعنوان "**مساهمةالرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية** "دراسة حالة مؤسسة توزيع التسيير السياحي ببسكرة" (سنة 2014/2013).

هدفت هذه الدراسة على تسليط الضوء على الدور الذي تؤديه الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات، وذلك من خلال التعرف على مفهوم نظام الرقابة الداخلية ومكوناته، ووسائله، ومقوماته، بالإضافة إلى الإجراءات المتبعة في تطبيقه، ومن ثم مدى مساهمته في تحسين الأداء المالي.

لا يضمن نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة محل الدراسة التزام الأفراد بالإجراءات الرقابية الموضوعة فهي برامج رقابية على الورق فقط، مما يؤدي إلى ضعف الأداء المالي بها، وهذا ما يثبت تقيض الفرضية الرابعة والتي طرحت في هذا البحث والتي مفادها: "يساهم نظام الرقابة الداخلي والفعال في تحسين الأداء المالي وتطويره بمؤسسة توزيع التسيير السياحي ببسكرة.

– المؤسسة مخل الدراسة لها نظام رقابي داخلي لكن غير مستغل بأكمل وجه.

– المؤسسة محل الدراسة لا تتابع أدائها المالي بالرغم من الضعف الذي يشهده.

– يعتبر نجاح المؤسسات الاقتصادية في التسيير في ظل الظروف الصعبة مرهون بتحسن أدائها عبر كافة المستويات.

ولقد أوصت الدراسة بمايلي:

– إعادة وضع برنامج رقابي حديث يشمل جميع هياكل المؤسسة من الداخل والخارج؛

– تحديث إجراءات نظام الرقابة وجعله أكثر فعالية؛

– وضع برامج لتوعية العاملين بضرورة احترام إجراءات الرقابة الداخلية وتغير نظرتهم حول عملية التقييم؛

– الاهتمام بتحقيق الانضباط الوظيفي والتقييم الدوري لأداء الموظفين في مختلف الوحدات وربط الحوافز المادية والمعنوية بمؤشرات نتائج التقييم بما يضمن تطوير الأداء؛

– ضرورة وضع إعداد برنامج لمقاربة الأداء الفعلي بالأداء الواجب تحقيقه؛

– ضرورة وضع برنامج لتقييم نتائج المؤسسة من سنة لأخرى يسمح باكتشاف الأخطاء وتصحيح الانحرافات؛

– خلق ثقافة الكل يراقب والكل مراقب داخل المؤسسة من أجل توفير جو مناسب للعمل بكل اتقان واحترام المعايير التي تؤدي إلى تحقيق المؤسسة لأهدافها.

وقد خلصت الدراسة إلى أن تطبيق نظام رقابة داخلي فعال يساهم في تحقيق الأهداف التي تصبوا إليها المؤسسة، ألا وهي تحقيق أقصى ربح بأقل التكاليف والذي بدوره يبرز المستوى الجيد للأداء المالي ورفع مستوى التنافسية للمؤسسة.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

1) Musa adeiza Farouk and shehuusman hassan ,impact of audit qualité and Financial performance of quoted cément firms in Nigeria 2014

تمحورت اشكالية الدراسة في: **كيف تؤثر جودة المراجعة والأداء المالي لشركات الإسمنت المدرجة في نيجيريا؟**

ومن أهم النتائج المتوصل إليها هي أن مستوى حجم مدقق الحسابات واستقلالية المراجع في صناعة الإسمنت مرتفعة في حين أن هامش صافي الربح للصناعة مزال منخفض وهذا بسبب التحسين الذي مازال قائما لديها.

2) Ibrahim Mohamed al-matari and abdlluah kaid al-swidi and faudziah hanimbintifadzil: the éffect of internel audit and firm, performance : a proposed reasearch Framework 2014

تمحورت إشكالية الدراسة في: **كيف يؤثر التدقيق الداخلي وأداء الشركات في إطار البحوث المقترحة؟**

ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي إبراز أهمية التدقيق الداخلي داخل الشركة من خلال التقارير المالية التي تعدها دائرة التدقيق المكلفة بذلك والتي تدل على مدى كفاءتها داخل الشركة وكذا تضع بين أيدي أصحاب المصلحة صورة عن وضعية أداء الشركة.

3- دراسة أجنبية "رسالة ماجيستر": بعنوان "**دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي**" دراسة شركة مرواكو التجارية-السودان- سنة 2011، حيث تناول البحث دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي وتمثلت مشكلة البحث في أن هناك غياب شبه كامل لأنظمة المراجعة الداخلية في الشركات السودانية، ركود وبطئ العمل بالمنشآت نتيجة لتقصير بعض الأطراف غير المسؤولة مما يترتب عليه عدم الكفاءة في الأداء المالي لهذه

المؤسسات، عدم الخبرة الكافية لدى المراجعين في شركات القطاع الدوائي وبالتالي لابد من وجود دورات تدريبية وتأهيلية، كما هدف البحث على قياس أثر الرقابة الداخلية بالمنشآت في تحسين الأداء المالي، ودراسة نظام الرقابة الداخلية بالمنشآت المختلفة للتحفيز الجيد منها ونقد النظم المتساهلة، ومعرفة مدى صحة المعلومات المقدمة من الأقسام المختلفة وملائمتها، والالتزام بالإجراءات والقوانين واللوائح التي لها دور فعال في تحسين الأداء المالي للشركات التجارية.

وتوصل الباحث إلى عدد من النتائج منها:

- ضرورة فصل إدارة المراجعة الداخلية عن الإدارة العليا؛
- يجب وضع برنامج لعملية التخطيط على المراجعة الداخلية بصورة علمية وعملية؛
- يجب الإلمام بمعرفة اللوائح والقوانين الخاصة بمهنة المراجعة الداخلية والالتزام بتنفيذها.

المطلب الثالث:مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية

أولا: أوجه التشابه

– الدراسة االأولى: كان التشابه في المضمون النظري للمراجعة الداخلية، وذلك من خلال إبراز دور ومساهمة المراجعة الداخلية في تحقيق الألهداف المسطرة للمؤسسة، وأنها تلعب دور فعال في رفع كفاءة وفعالية متخذي القرار في المؤسسة لما تقدمه من اقتراحات وتوصيات في تقاريرها، كما اعتمدت هذه الدراسة على نفس المنهج الوصفي في الجانب النظري، كما توصلت تقريبا إلي نفس النتائج وهي أن المراجعة الداخلية تساهم بشكل كبير في المحافظة على أموال وأصول المؤسسة، وأنها تلعب دور كبير في عملية اتخاذ القرار.

– الدراسة الثانية: نلاحظ أن هذه الدراسة تشبه دراستنا من ناحية دور المراجعة الداخلية، لأنها هدفت إلى إبراز دور المراجعة الداخلية وموقعها في المؤسسة االقتصادية، وقد استخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي في الجانب النظري، وتوصلت إلى أن تطبيق المراجعة الداخلية يضمن للمؤسسة الوصول إلى تحقيق الأهداف

المسطرة.

– الدراسة الثالثة: تناولت هذه الدراسة نفس موضوع دراستنا، وكان هدف الدراسة إظهار دور المراجعة الداخلية في رفع كفاءة فعالية تسيير المؤسسات عن طر يق تفعيل الرقابة الداخلية ، و اعتمدت على نفس منهج دراستنا ألا وهو المنهج الوصفي في الجانب النظري، كانت النتائج المتوصل إليها متشابهة مع نتائج دراستنا.

ثانيا: أوجه الاختلاف

– الدراسة الأولى: لقد اختلفت هذه الدراسة مع دراستنا من ناحية الإلشكال المطروح، والزمن الذي أجريت فيه الدراسة، و كذلك من حيث طرق المعالجة ومجمع الدراسة فنجد أن هذه الدراسة اعتمدت على مجموعة من

المؤسسات كعينة لها، وكانت الدراسة على شكل استبيان بينما كانت دراستنا عبارة عن دراسة حالة.

– الدراسة الثانية: لقد تمثل اختلاف هذه الدراسة من ناحية الإشكالية المطروحة، وفي المجال الزمني للدراسة فقد كانت الحدود الزمنية من 2008إلى 2009،وأيضا كان الإختلاف في محتوى دراسة الحالة، وفي النتائج المتعلقة بالأداء المالي للمؤسسة.

– الدراسة الثالثة: يكمن الإختلاف في هذه الدراسة في الإشكال المطروح، كما أنها لم تتطرق إلى المراجعة الداخلية، وأيضا اختلفت في مجمع وعينة الدراسة، والحدود الزمنيةمن2013إلى2014، وكذا أسلوب جمع المعلومات فقد اعتمد على أسلوب المسح المكتبي بينما اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي.

خلاصة الفصل

تم التطرق في هذا الفصل إلى عموميات حول المراجعة الداخلية، وأساسيات حول الأداء المالي، كما تطرقنا إلى بعض الدراسات السابقة التي تندرج في سياقها، حيث تم تبيان فعالية المراجعة الداخلية ، بحيث تعمل المراجعة الداخلية على منع الغش والاختلاس، وأيضا اكتشاف الأخطاء ونقاط القوة والضعف، وكذلك حماية أصول وأموال المؤسسة بل وأصبحت أبعد من ذلك عن طريق تقديم اقتراحات وتوصيلت حول النجاح الذي تحققه المؤسسة، كما أن تقييم الأداء المالي يمكن من تحديد مراكز القوة أو بيان نقاط الضعف وفعالية الأداء في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة، بحيث يتم اتخاذ القرارت بمختلف أنواعها بعد القيام بعملية الوقوق على الوضع المالي.

الفصل الثاني :
الإطار التطبيقي للمراجعة الداخلية والأداء المالي

تمهيد

بعد الدراسة النظرية لهذا الموضوع سنقوم في هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على أرض الواقع حيث أخذنا مؤسسة المباني الصناعية والنحاس "باتيميتال" بعين الدفلى كميدان لإجراء هذه الدراسة محاولين بذلك إبراز الجوانب المتعلقة بالموضوع المتمثل في دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي.

وذلك من خلال إجراء مقابلة مع المكلفين بتسيير المؤسسة وطلب الوثائق المعتمدة في الدراسة، في محاولة معرفة نظام المراجعة الداخلية ودوره في تحسين الأداء المالي بمؤسسة "باتيميتال"بعين الدفلى.

لذلك قمنا بتقسيم الفصل التطبيقي إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم مؤسسة "باتيميتال" بعين الدفلى.

المبحث الثاني: واقع نظام المراجعة الداخلية والأداء المالي لمؤسسة "باتيميتال" بعين الدفلى.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة "باتيميتال" بعين الدفلى

بعد الاستقلال مباشرة ظهرت عدة مؤسسات في قطاعات مختلفة تجارية وصناعية حيث يلاحظ المتتبع لواقع القطاع الاقتصادي أنه عاش الكثير من الاصلاحات التي تهدف إلى إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وإعطاء الدور الريادي للمؤسسات العمومية في المسار التنموي انطلاقا من اعتماد التسيير الاشتراكي للمؤسسات كنموذج تسيير ومرورا بإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات ابتداء من سنة 1982 ومع مرور الوقت تطورت هذه المؤسسات وأصبحت القاعدة الأساسية للبلاد، حيث تمخض عن ذلك ظهور مؤسسات جديدة إنتاجية تنموية وتوزيعية وكل منها تلعب دورها في دف عجلة التنمية الوطنية وعليه يجب أن تكون مسيرة من طرف المدراء والمدرسين بفضل استغلال أمثل وأحسن للموارد المائية والبشرية.

المطلب الأول: نشأة مؤسسة "باتيميتال" وتعريفها ودراسة هيكلها التنظيمي

أولا: نشأة مؤسسة "باتيميتال

يعود تأسيس شركة المباني الصناعية والنحاس إلي سنة 1902 علي يد "أندري دور فورن" ثم بعد الإستقلال وفي سنة 1968ظهرت تحت اسمS-N-METAL وهي المؤسسة االقتصادية التي تفرعت إلي أربع مؤسسات – E-N-PROMETAL/BATIMETAL/EROUIAL/C-Cوبعد ذلك وفي سنة 1983وفي إطار سياسة إعادة الهيكلة للنؤسسات التابعة للشركة القابضة المسماة SIDNETT HOLDINGPUBLIوفي ديسمبر 1997 تفرعت مؤسسة BATIMETAL بدورها إلى سبع وحدات وهي:

- BATIGEC: مكلفة بالهندسة المدنية المعمارية؛
- BATICIM: انتاج الأعمدة الحديدية الكهربائية؛
- BATIRIM: تختص بتركيب وصيانة المواد المعدنية؛
- BATINCO: مكلفة بالدراسات التقنية؛
- BATICOMPO: صناعة الأغطية المعدنية؛
- COTRANS:مكلفة بالنقل والعبور للمواد المستوردة والمشتريات؛
- BATICICI:شركة المباني الصناعية، وهي محل الدراسة، تختص في إنتاج البناءات الحديدية والتنحيس.

المصدر: مصلحة إدارة وتسيير الموارد البشرية بمؤسسة "باتيميتال"

ثانيا:التعريف بمؤسسة باتيميتال

المفهوم العام للوحدةBATICICIOUESTهي واحدة من بين سبعة فروع لمؤسسة المباني

الصناعية BATIMETAL وهي مؤسسة ذات أسهم أسست برأس مال قدره 10650000000 دج وحاليا رأسمالها يقدر ب108580000000 دج ساهم في إنشائها مجموعة مؤسسات تتمثل في SUMETAL الجزائر ACMC فرنسا KHEIRCHEIMD HUMBOURG روسيا الفيدرالية وتختص مؤسسة BATICIC في البناءات المصنعة بما فيها الهياكل المعدنية والصناعات النحاسية تقع في الجهة الغربية للولاية وتتربع على مساحة 145.915م2 وتسخر له طاقة بشرية وتكنولوجية معتبرة من أجل تسديد الأهداف المسطرة إذ أنها تضم حاليا 326عامال كالتالي:

- إطارات cadres وعددهم 70؛
- تحكم وإشراف maitrise وعددهم 124؛
- أعوان تنفيذexécution132.

قسمت شركة المباني الصناعية والنحاس BATICIC إلى خمس وحدات على مستوي القطر الوطني "وحدة عنابة، حسين داي، عين الدفلى، الأغواط، وهران". مقرها االجتماعي في عين الدفلى "المديرية العامة" التي كانت المديرية العامة للمؤسسة الأم وتبعا لسياسة إعادة الهيكلة التي اعتمدتها المؤسسة الأم بتاريخ 2005/01/01 تم تجميع الوحدات كالتالي:

أ- وحدة حسين داي + وحدة الأغواط وسميتBATICICCENTRE

ب- وحدة عين الدفلى + وحدة وهران وسميتBATICICOUEST

تختص المؤسسة في إنتاج كل المواد الحديدية والصناعات النحاسية والبناءات المعدنية وذلك استجابة لطلبات الزبون الموجهة إلى اقتصاد السوق بمقتضيات المنافسة بكل أشكالها.

المصدر: مصلحة إدارة وتسيير الموارد البشرية بمؤسسة "باتيميتال"

ثالثا: عرض ودراسة الهيكل التنظيمي لشركة BATIMETAL

يمكن الهيكل التنظيمي من إعطاء صورة عاكسة للمؤسسة حيث يبرز مختلف العلاقات التي تربط بين العديد من المديريات والمصالح و هذا ما سنتطرق إليه في هذا الشكل:

1- عرض الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لمؤسسة "باتيميتال"

إن الهيكل التنظيمي له دور هام في تحقيق النظام الداخلي للمؤسسة ويتمثل فيمايلي:

الشكل رقم(1):الهيكل التنظيمي لمؤسسة باتيميتال

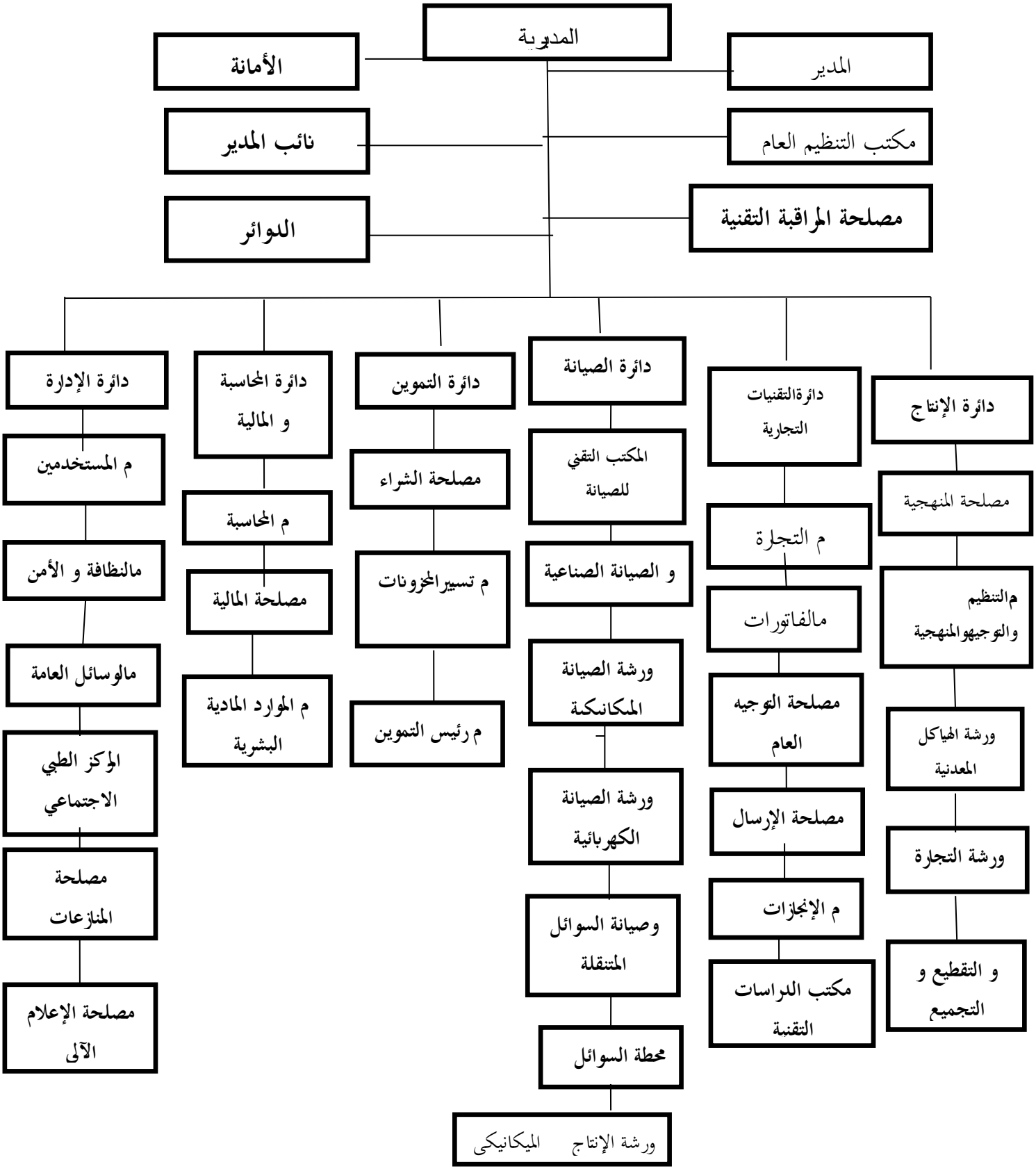

المصدر: مصلحة الموارد البشرية

2- دراسة الهيكل التنظيمي لمؤسسة "باتيميتال"

يتكون الهيكل التنظيمي لمؤسسة" باتيميتال"من عدة مديريات تتمثل فيما يلي:

1- **المدير العام:** وهو المسؤول عن كل الخدمات البشرية والمالية للمؤسسة وهو مكلف بما يلي:

- تحديد مهام المصالح الموجودة في المديرية؛

-ضمان حقوق المؤسسة؛

-تقسيم العمال الخاصة بكل الأقسام .....إلخ.

2- **مديرية الجودة:** وتقوم هده المديرية بالمهام التالية:

- التخطيط وبرمجة ومتابعة المجهودات؛

- ضمان الإجراءات الضرورية لنظام إدارة الجودة؛

- السهر على تسيير وتوثيق نظام إدارة الجودة؛

- المساهمة في مراقبة الجودة .....إلخ.

3- مديرية المحاسبة والدراسات المالية: وتتكون من المصالح التالية :

3-1مصلحة المحاسبة: وتقوم بالمهام التالية :

- القيام بجميع العمليات المحاسبية للمؤسسة؛

- تحليل مختلف الحسابات المحاسبية؛

- المشاركة في إعداد الميزانية السنوية؛

- تأمين علاقة البنك بالمؤسسة .... إلخ.

3-2 مصلحة الدراسات المالية: وتقوم بالمهام التالية:

- تسيير ومراقبة السياسة؛

- إعداد مخطط المالية؛

- التخطيط ومتابعة الحسابات البنكية؛

-المشاركة في إعداد الميزانية السنوية المالية للمؤسسة ....إلخ.

4- مديرية التجارة: وتتكون من المصالح التالية:

4-1 مصلحة التسويق: وتقوم بالمهام التالية :

-تأمين ومتابعة مخطط تطوير دفتر الطلبات للوحدات؛

- دراسة السوق ومتطلباته؛

- إجراء تحليل بالنيابة للزبائن الأساسيين؛
- التخطيط مع الوحدات والهياكل المركزية ...إلخ .

4-2مصلحة التموين: تقوم بالمهام التالية:

-تقديم ملفات التموين للمؤسسات؛

-تسيير المخزونات؛

- صيانة وتنمية أنظمة الإعلام الآلي؛
- القيام بعمليات حسابات الإستهلاك وإعادة أسعار البيع.

5- مديرية المراقبة التدقيقية: وتتكون من المصالح التالية:

5-1 مصلحة المراقبة: وتقوم بالمهام التالية:

-تسيير المحاسبة والإنتاج والتسويق والتموين الإداري؛

- المشاركة في مهمة مراقبة الجرد؛
- تأطير وتنشيط عمليات المراقبة على مجموع الميادين النشاطية.

5-2مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير: تقوم هذه المصلحة بالمهام التالية:

- إعداد مناشير الإنطلاق؛
- إعداد ميزانية متينة؛

-تقديم الميزانية أمام مجلس الإدارة؛

- إعداد تقارير النشاطات المختلفة.

6- مديرية الموارد البشرية: من مهام المديرية ما يلي:

-الإقتراح والتفكير في تسيير الموارد البشرية وتكييفها مع مختلف مناصب العمل حسب دراسة الطلب عليها؛

- متابعة برنامج التكوين؛
- دراسة ملفات التوظيف؛

-المساهمة في إنشاء الميزانية السنوية؛

-تطبيق القوانين الخاصة بالموارد البشرية.

6-1 مصلحة تسيير المستخدمين: من مهامها ما يلى:

-وضع السجلات الشرعية يوميا؛

-إنشاء التقارير الشهرية المتعلقة بإحصاء المستخدمين؛

-إعداد قرارات التثبيت والعطل والأجر؛

-معالجة حالات التنقيط اليومي والشهري.

6-2 مصلحة الوسائل العامة: وتقوم بالمهام التالية:

- تسيير المخزونات؛

-تسيير عمال النظافة، الحراسة والسائقين؛

-إعداد الفواتير الخاصة بعملية الشراء؛

-الصيانة على مستوى وحدة المقر.

المطلب الثاني: مهام ونشاطات مؤسسة "باتيميتال" وأهدافها

لكل مؤسسة مهام ونشاطات تقوم بها من أجل تحقيق أهدافها ومن بين هذه الأهداف ما يلي:

أولا:مهام ونشاطات مؤسسة "باتيميتال"

عملت المؤسسة على تنويع نشاطاتها من أجل تحقيق أكبر قدر من الأهداف المخطط لها ما يلي وتتمثل هذه المهام والنشاطات فيما يلي:

1- **مهام مؤسسة "باتيميتال"**: تقتصر مهام المؤسسة على:

-**الدراسات:**أي دراسة تقنية للمشروع من حيث المحيط والمتطلبات اللازمة؛

-**التصنيع:** بناء على الدراسات الموضوعية تتم عملية التصنيع؛

-**التركيب:** بعد الد ارسات والتصنيع يأتي التركيب ويكون بمخطط مرقم.

ثانيا:نشاطات مؤسسة "باتيميتال"

في إطار التوجيهات والأهداف العامة لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية المقدمة من طرف الدولة فإن نشاطات المؤسسة تتمثل في:

أ-تصميم المباني وغيرها من المنجزات ذات الهيكل الحديدي؛

ب-تنظيم وتطوير الهياكل ووسائل الصيانة التي تسمح بتطوير الإدعاءات ووسائل الإنتاج؛

ج-مساعدة أصحاب المروعات في تصميم التمهيدية.

ثالثا: أهداف مؤسسة باتيميتال

إن مؤسسة BATICIC لها مجموعة من الأهداف كغيرها من المؤسسات وهي تعمل وفق إطار منظم وإستراتيجية مدروسة ذات دقة ومن بين هذه الأهداف التي تسعى لتحقيقها ما يلي:

- كسب أكبر حصة سوقية بين المنافسين لها؛
- الزيادة في المبيعات لتحقيق أكبر ربح ممكن؛
- تصدير المنتجات إلى خارج الوطن؛
- تلبية حاجات ورغبات المستهلكين؛
- العمل على إعطاء أحسن صورة لها؛
- تنمية النشاط السوقي وتحقيق أكبر مردودية ممكنة؛
- إمداد السوق الوطنية بمواد البناء والنحاس والمعادن؛
- المساهمة في تطوير االقتصاد الوطني من خلال الصادرات.

المبحث الثاني: المراجعة الداخلية والأداء المالي في مؤسسة "باتيميتال"

المطلب الأول: المراجعة الداخلية في المؤسسة محل الدراسة

تعتبر المراجعة الداخلية في مؤسسة باتيميتال-وحدة عين الدفلى- مصلحة مستقلة، يرأسها شخص مستقل وحيادي يقوم بمراجعة نشاط المؤسسة، وفي الأخير يقدم تقرير حولها .

تعمل المراجعة الداخلية في المؤسسة طبقا لمخطط سنوي مصادق عليه من طرف الإدارة، إذ يحتوي هذا المخطط على برنامج سنوي للمراجعة الداخلية لمختلف مصالح المؤسسة.

1- التخطيط للمراجعة: في كل عام يتم وضع خطة لمشروع المراجعة من طرف رئيس المراجعة على أساس مجموعة من المعايير التي تقوم بها المراجعة تصمم وفق جدول يحتوي على مكان المراجعة الهدف من المراجعة ويوضع مكان للملاحظات ترتب الأهداف حسب الأهمية، يوضع هذا المخطط من طرف مدير المراجعة يتم توزيعه على فريق المراجعة طبعا بعد المصادقة عليه، يتم إعلام المصالح التي سوف يقوم المراجع بالمراجعة فيها يومين أو ثالثة قبل الذهاب.

2- تنفيذ عملية المراجعة: بعد الموافقة على خطة المراجعة تأتي المرحلة الثانية وهي تنفيذ المراجعة هنا يذهب على الأقل مراجعين لتنفيذ هذه العملية محل المراجعة، فيها يقوم كلمنهما بطلب المستندات التي سوف يقوم بمراجعتها، أيضا يتم طلب سجل العمليات الذي يحتوي على كل العمليات التي تقوم بها كل مديرية، وهو الذي يسهل على المراجع عملية المراجعة أثناء هذه العملية، يقوم المراجع بفحص المستندات والمقارنة بينها، في الأخير يوضع جدول يحتوي على نتائج المراجعة .

3- مشروع التقرير :في هذا المشروع يوضع نقاط القوة والضعف التي توصل إليها المراجع خلال فحص العمليات في هذه المصلحة، وأيضا الإنحرافات وأسبابها و في الأخير الحلول مع وضع أدلة الإثبات والتأكيد، يرسل هذا المشروع إلى مدير المراجعة هنا يقوم باستدعاء رؤساء المصالح التي تمت فيها المراجعة، بعدها يكون هناك اجتماع ليناقش فيه مشروع التقرير يلقى هذا التقرير على رؤساء المصالح ويناقش فيه في حالة رفض يتم طلب الدليل إذا تم الرد ينزع هذا الخلل من التقرير، في حالة ما إذا لم يعطي دليل ليبقى الخطأ أول الإنحراف في التقرير. يعطى مهلة 15 يوم لرئيس المصلحة التي تم فيها المراجعة ليعيد النظر في الإنحرافات التي تضمنها التقرير بعدها يتم إرجاعه إلى مديرية المراجعة مع إرفاق الدليل في حالة وجود خطأ حتى ينزع من التقرير.
يترك مكان مخصص لإعطاء رأي مدير المراجعة في التقرير .

4- التقرير النهائي: بعد دراسة مشروع التقرير يتم وضع التقرير النهائي الذي يحتوي على الإنحرافات التي توصل إليها المراجع مع ذكر الأسباب ليعطي في الأخير الإقتراحات ثم يؤخذ إلى المدير العام للإمضاء.

5- أهداف المراجعة الداخلية

أ- ضمان احترام السياسات والإجراءات الموضوعة؛

ب- ضمان تحديد ملفات الزبائن "شهادات الميلاد"؛

ت- ضمان مدى تطبيق السياسة التجارية؛

ث- ضمان تحديد ملفات العمال؛

ج- ضمان احترام إجراءات تعيين وابرام عقود العمال؛

ح- ضمان احترام إجراءات التعويضات والترقية؛

خ- ضمان احترام وتطبيق الإجراءات المتعلقة بعمليات الشراء والتموين؛

د- ضمان وجود الوثائق الثبوتية للعمليات.

المطلب الثاني: عرض القوائم المالية لمؤسسة "باتيميتال"

يعرف الأداء المالي على أنه تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء القيمة المضافة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على القوائم المالية التي من خلالها يتم قياس الأداء المالي للمؤسسة وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا المطلب.

- عرض القوائم المالية لسنوات 2016-2017-2018

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى عرض القوائم المالية المتمثلة في الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج وذلك بهدف قياس الأداء المالي للمؤسسة.

أولا: عرض الميزانية المالية لسنوات 2016-2017-2018

كما هو معروف فإن الميزانية المالية فيها جانبين أساسيين هما: جانب الأصول وجانب الخصوم، فالأصول تمثل استخدامات الموارد المالية التي تحصل عليها المؤسسة أما الخصوم فتمثل مجمل الموارد المالية التي هي تحت تصرف المؤسسة، وعليه سنقوم بعرض ودراسة الميزانية المالية لسنوات 2016-2017-2018 لمؤسسة "باتيميتال"

1- عرض الميزانية المفصلة لجانب الأصول خلال الفترة (2016-2018)

جدول رقم (01): الميزانية المفصلة لجانب الأصول خلال الفترة (2016-2018)

الأصول	2016	2017	2018
الأصول الثابتة			
التثبيتات المعنوية	212694.44	3373961.10	2528427.76
التثبيتات العينية	2770322187.87	7132178292.97	7087584756.60
الأراضي	1296504000.00	5693806800.00	5693806800.00
المباني	1011285516.13	990900548.22	694790274.00
تثبيتات عينية أخرى	462532671.74	447470944.75	428987682.60
تثبيتات في شكل امتيازات	–	–	–
تثبيتات جارية	85350678.56	53141869.68	21841216.44
تثبيتات مالية	92 621 889.50	92 845 592.57	98478667.70
سندات موضوعية، موضع المعادلة	–	–	–
المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة	–	–	–
السندات الأخرى المثبتة	–	–	–
القروض والأصول الأخرى غير الجارية	2366842.00	2076842.00	1446007.35
الضريبة	90255047.50	90768750.57	97032660.35
مجموع الأصول الثابتة	**2948507450.37**	**7281539716.32**	**7210433068.50**
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	725092840.52	624796798.79	782778725.37
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة	2 913 924 988.00	2 292 627 182.00	2532887076.47
الزبائن	1079858404.84	1112267468.88	1215718115.95
الضرائب وما يماثلها	146035301.48	111104550.56	113332510.28
حسابات خاصة واستخدامات مماثلة أخرى	–	–	–
الموجودات وما يماثلها	–	–	–
الأموال الموظفة والأموال الجارية الأخرى	–	–	–
أموال الخزينة	292329449.04	432248796.18	231763146.76
مجموع الأصول المتداولة	**3931347278.51**	**3349672777.73**	**3547428948.60**
مجموع الأصول	**6879854728.88**	**10631212494.05**	**10757862017.10**

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على وثائق المؤسسة

2- عرض الميزانية المفصلة لجانب الخصوم خلال الفترة (2016-2018)

جدول رقم (02): الميزانية المفصلة لجانب الخصوم خلال الفترة (2016-2018)

الخصوم	2016	2017	2018
رأس المال الصادر	-	-	-
رأس المال غير المطلوب	-	-	-
العلاوات والاحتياطات	-	-	-
فارق اعادة التقييم	-	-	-
فارق المعادلة	-	-	-
النتيجة الصافية	197 910 131.39	37 105 130.34	108 100 442.09
رؤوس الأموال الخاصة		-	-
أقساط الشركة	122 738 720.76	5825057142.15	5 862 162 272.49
مجموع الأموال الخاصة	**1 425 297 342.15**	**5862162272.49**	**5970262714.59**
خصوم ثابتة			
القروض والديون المالية	3 081 336 550.89	2 996 275 314.54	3 083 904 835.22
الضرائب المؤجلة غير الجارية	80 310 388.26	83 360 382.20	86 683 287.81
الديون الأخرى غير الجارية	-	-	-
المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات	49 528 766.19	50 601 298.76	58 804 456.00
مجموع الخصوم الثابتة	**3 211 204 505.31**	**3130236995.50**	**3229392579.03**
مجموع الأموال الدائمة	**4 636 501 847.46**	**8 992 399 268**	**9 199 655 293.6**
الخصوم المتداولة			
الموردون والحسابات الملحقة	392 247 394.87	361 475 309.31	384 900 350.83
الضرائب	240 875 236.83	254 074 234.84	687 176 566.81
الديون الأخرى	156 734 657.62	112 698 280.02	311 500 011.70
ديون خارجية	1 453 397 519.02	910 565 401.89	174 629 794.14
خزينة الخصوم	98 073.08	-	-
مجموع الخصوم المتداولة	**2243352881.42**	**1638813226.06**	**1558206723.48**

المجموع العام	**6879854728.88**	**10631212494.05**	**10757862017.10**

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على وثائق المؤسسة

3-عرض الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة "باتيميتال" لسنوات 2016-2017-2018

الجدول رقم 03: الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الأصول غير الجارية			**الأموال الدائمة**		
التثبيتات المعنوية	212694.44		الأموال الخاصة	1 425 297 342.15	
التثبيتات العينية	2 855 672 866.00		الخصوم غير الجارية	3 211 204 505.31	
التثبيتات المالية	92 621 889.00				
مجموع الأصول غير الجارية	**2948507450.37**	**42.86**	**مجموع الأموال الدائمة**	**4 636 501 847.46**	**67.4**
الأصول الجارية			**الخصوم الجارية**		
المخزونات	725 092 840.52		خصوم جارية عادية	2 243 254 808.00	
قيم قابلة للتحصيل	2 913 924 988.00		خزينة الخصوم	98 073.08	
خزينة الأصول	292 329 449.04				
مجموع الأصول الجارية	**3 931 347 278.51**	**57.14**	**مجموع الخصوم الجارية**	**2243352881.42**	**32.6**
مجموع الأصول	**6 879 854 728.88**	**100**	**مجموع الخصوم**	**6 879 854 728.88**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول رقم 04: الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الأصول غير الجارية			**الأموال الدائمة**		
التثبيتات المعنوية	3373961.10		الأموال الخاصة	5862162272.49	
التثبيتات العينية	7 185 320 162.00		الخصوم غير الجارية	3130236995.50	
التثبيتات المالية	92 845 592.57				
مجموع الأصول غير الجارية	**7281539716.32**	**68.5**	**مجموع الأموال الدائمة**	**8 992 399 268.00**	**84.59**
الأصول الجارية			**الخصوم الجارية**		
المخزونات	624796798.79		خصوم جارية عادية	1 638 813 226.06	
قيم قابلة للتحصيل	2 292 627 182.00		خزينة الخصوم	-	

خزينة الأصول	432248796.18				
مجموع الأصول الجارية	**3349672777.73**	**31.5**	**مجموع الخصوم الجارية**	**1638813226.06**	**15.41**
مجموع الأصول	**10631212494.05**	**100**	**مجموع الخصوم**	**10631212494.05**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول رقم 05: الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الأصول غير الجارية			**الأموال الدائمة**		
التثبيتات المعنوية	2528427.76		الأموال الخاصة	5970262714.59	
التثبيتات العينية	7 109 425 973.00		الخصوم غير الجارية	3229392579.03	
التثبيتات المالية	98478667.70				
مجموع الأصول غير الجارية	**7210433068.50**	**67.03**	**مجموع الأموال الدائمة**	**9 199 655 293.6**	**85.52**
الأصول الجارية			**الخصوم الجارية**		
المخزونات	782778725.37		خصوم جارية عادية	1558206723.48	
قيم قابلة للتحصيل	2 532 887 076.47		خزينة الخصوم	-	
خزينة الأصول	231763146.76				
مجموع الأصول الجارية	**3547428948.60**	**32.97**	**مجموع الخصوم الجارية**	**1558206723.48**	**14.48**
مجموع الأصول	**10757862017.10**	**100**	**مجموع الخصوم**	**10757862017.10**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على وثائق المؤسسة

ثانيا: عرضجدول حساب النتائج حسب الطبيعة للفترة ما بين (2016-2018)

الجدول رقم 06: جدول حساب النتائج حسب الطبيعة للفترة ما بين (2016-2018).

البيان	2016	2017	2018
المبيعات والمنتجات الملحقة	1 282 860 415.4	1 057 567 971.2	1 074 521 479.9
تغيرات المخزون	8 004 849.97	-43 40 087.59	158 217 575.28
الإنتاج المثبت	-	-	-

إعانات الاستغلال	-	-	-
إنتاج السنة المالية	**1 282 865 265.36**	**1 014 165 883.62**	**1 232 739 055.21**
المشتريات المستهلكة	597754779.84	535 740 852.93	597 754 779.84
الخدمات الخارجية والمستهلكات الأخرى	492 042.46	37 410 430.18	53 695 160.36
استهلاك السنة المالية	**668 246 822.30**	**572 813 465.28**	**774 374 378.47**
القيمة المضافة للاستغلال	**614 618 443.06**	**441 352 418.34**	**658 364 676.74**
أعباء المستخدمين	280 165 748.36	265 119 978.15	220 122 029.42
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	5 663 299.18	6 569 475.68	10 451 943.96
إجمالي فائض الاستغلال	**328 789 395.52**	**169 662 964.51**	**227 790 703.36**
المنتجات العملياتية الأخرى	24 592 233.00	2 054 017.88	88 075 551.84
الأعباء العملياتية الأخرى	60 741 790.00	34 660 305.52	10 033 165.97
مخصصات الإهتلاك	90 960 011.46	89 475 900.79	111 084 232.18
إسترجاع على خسائر القيمة	6 764 362.82	161 431.72	-
النتيجة العملياتية	**208 444 189.88**	**47 742 207.80**	**194 748 857.04**
المنتوجات المالية	1 234 463.56	18 558 714.20	378 754.64
الأعباء المالية	3 576 641.42	26 659 500.79	89 968 173.76
النتيجة المالية	**-2 342 177.86**	**-8 100 786.59**	**-89 589 419.12**
النتيجة العادية قبل الضرائب	**206 102 012.02**	**39 641 421.21**	**105 159 437.92**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج	-	-	-
العادية	8 191 880.63	2 536 290.87	-2 941 004.17
الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية	1 315 456 324.74	1 034 940 047.08	1 321 193 361.69
مجموع منتوجات الأنشطة العادية	1 117 456 193.35	997 834 917.08	1 213 092 919.60
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**197 910 131.9**	**37 105 130.34**	**108 100 442.09**
عناصر غير عادية – منتوجات	-	-	-
عناصر غير عادية – أعباء	-	-	-
النتيجة الغير عادية	**197 910 131.39**	**37 105 130.34**	**108 100 442.09**
صافي نتيجة السنة المالية	**197 910 131.39**	**37 105 130.34**	**108 100 442.09**

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على وثائق المؤسسة

المطلب الثالث:تقييم الأداء المالي وفق مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية

أولا: تقييم الأداء المالي بواسطة مؤشرات التوازن

تتمثل مؤشرات مؤشرات التوازن في رأسمال العامل الدائم FR، ورأسمال الخاص، واحتياجات رأسمال العاملBFR، والخزينة الصافية TN.

1) رأسمال العامل الدائم: ويتم حسابه كمايلي

رأسمال العامل الدائم = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

الجدول رقم 07: رأسمال العامل الدائم لمؤسسة "باتيميتال" خلال الفترة (2016-2018)الوحدة: دج

السنوات / البيان	2016	2017	2018
الأموال الدائمة	4 636 501 847.46	8 992 399 268.00	9 199 655 293.6
الأصول الثابتة	2948507450.37	7281539716.32	7210433068.50
رأسمال العامل الدائم	**1 687 994 397.00**	**1 710 859 552.00**	**1 989 222 225.00**

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدولين رقم 03، 04 و05

التعليق:رأسمال العامل الدائم موجب في كل السنوات وهذا مايعبر عن كفاية الأموال الدائمة لتغطية الأصول غير الجارية، أي وجود فائض في دورة الاستثمار وهذا الفائض هو عبارة عن هامش أمان تستخدمه المؤسسة في تمويل عجز دورة الاستغلال.

2- رأسمال العامل الخاص: ويتم حسابه كمايلي

رأسمال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول غير الجارية

الجدول رقم 08: رأسمال العامل الخاص لمؤسسة "باتيميتال" خلال الفترة (2016-2018)الوحدة: دج

السنوات / البيان	2016	2017	2018
الأموال الخاصة	1 425 297 342.15	5 862 162 272.49	5 970 262 714.59
الأصول غير جارية	2948507450.37	7281539716.32	7210433068.50
رأسمال العامل الخاص	**-1523210 108.00**	**-1419377 444.00**	**-1240170354.00**

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدولين رقم 03، 04 و05.

التعليق:رأس المال العامل الخاص سالب في كل السنوات وهذا مايدل على أن الأموال الخاصة غير كافية لتمويل الأصول غير الجارية، غير أن رأس المال العامل الخاص في تحسن مستمر حيث انخفض في 2018 مقارنة مع 2017 و2016.

3- الخزينة الصافية TN: ويتم حسابها كمايلي

الخزينة الصافية = خزينة الأصول – خزينة الخصوم

الجدول رقم 09: الخزينة الصافية لمؤسسة "باتيميتال" خلال الفترة (2016-2018)الوحدة: دج

السنوات / البيان	2016	2017	2018
خزينة الأصول	292 329 449.04	432 248 796.18	231 763 146.76
خزينة الخصوم	98 073.08	00	00
الخزينة الصافية	**2 922 313 759.00**	**432 248 796.18**	**231 763 146.76**

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدولين رقم 03، 04 و05.

التعليق:الخزينة الصافية موجبة في كل السنوات، أي وجود فائض، وعلى المؤسسة أن تحسن استغلالها، غير أن مؤشر الخزينة لسنة 2018 منخفض عن 2017 و2016 وهذا مايعكس الصعوبات المالية التي تواجهها المؤسسة وهذا بسبب انخفاض قيمة المبيعات.

4- احتياجات رأسمال العامل: ويتم حسابها كمايلي

احتياجات رأسمال العامل = (أصول جارية – خزينة الأصول) –(خصوم جارية – خزينة الخصوم)

الجدول رقم 10: احتياجات رأسمال العامل لمؤسسة "باتيميتال" خلال الفترة (2016-2018)الوحدة: دج

السنوات / البيان	2016	2017	2018
احتياجات الدورة(أصول جارية- خزينة الأصول)	3 639 017 829.00	2 917 423 981.00	3 315 665 801.00
موارد الدورة (خصوم جارية- خزينة الخصوم)	2 243 254 808.00	1 638 813 226.06	1 558 206 723.48
احتياجات رأسمال العامل	**1 395 763 021.00**	**1 278 610 755.00**	**1 757 459 078.00**

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدولين رقم 03، 04 و05.

التعليق:من خلال الجدول الذي يظهر بأن احتياجات التمويل الدورية تفوق موارد التمويل الدورية مما يعني وجود عجز في تمويل دورة الاستغلال، حيث أن احتياجات المؤسسة في ارتفاع حيث أن سنة 2018 كانت اكبر مقارنة بسنة 2016 وسنة 2017 وهذا ما يوضح بأن المؤسسة بحاجة إلى وسائل وموارد مالية أخرى.

ثانيا- تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية:

1- نسب السيولة

1.1. نسبة السيولة العامة: ويتم حسابها كمايلي

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}} \times 100\%$$

الجدول رقم 11: نسبة السيولة العامة لمؤسسة "باتيميتال" خلال الفترة (2016-2018)الوحدة: دج

السنوات / البيان	2016	2017	2018
الأصول الجارية	3 931 347 278.51	3 349 672 777.73	3 547 428 948.60
الخصوم الجارية	2243352881.42	1638813226.06	1558206723.48
نسبة السيولة العامة	**1.75 مرة**	**2.04 مرة**	**2.27 مرة**

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدولين رقم 03، 04 و05.

التعليق:نلاحظ أن نسبة السيولة العامة خلال سنوات الدراسة أكبر من الواحد وهذا يعني أن رأسمال العامل الدائم موجب، وهذا يثبت كذلك قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل.

2.1. نسبة السيولة المختصرة: ويتم حسابها كمايلي

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \frac{\text{الأصول الجارية}-\text{المخزونات}}{\text{الخصوم الجارية}} \times 100\%$$

الجدول رقم 12: نسبة السيولة المختصرة لمؤسسة "باتيميتال" خلال الفترة (2016-2018)الوحدة: دج

السنوات / البيان	2016	2017	2018
الأصول الجارية- المخزونات	3 206 254 438.00	2 724 875 978.00	2 764 650 223.00
الخصوم الجارية	2243352881.42	1638813226.06	1558206723.48
نسبة السيولة المختصرة	**1.42 مرة**	**1.66 مرة**	**1.77 مرة**

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدولين رقم 03، 04 و05.

التعليق:نلاحظ أن نسبة السيولة المختصرة خلال السنوات الثلاث (2016-2017-2018) كانت اكبر من الواحد، وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على سداد ديونها قصيرة الأجل باستعمال أصولها المتداولة من غير مخزوناتها.

3.1. نسبة السيولة الآنية: ويتم حسابها كمايلي:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{خزينة الأصول}}{\text{الخصوم الجارية}} \times 100\%$$

الجدول رقم 13: نسبة السيولة الآنية لمؤسسة "باتيميتال" خلال الفترة (2016-2018)الوحدة: دج

السنوات / البيان	2016	2017	2018
خزينة الأصول	292 329 449.04	432248796.18	231763146.76
الخصوم الجارية	2243352881.42	1 638 813 226.06	1558206723.48
نسبة السيولة الآنية	**%13.03**	**%26.37**	**%14.87**

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدولين رقم 03، 04 و05.

التعليق:نلاحظ أن نسبة السيولة الحالية جاءت جيدة بحيث أن المؤسسة تستطيع سداد ديونها قصيرة الأجل خلال سنوات الدراسة عن طريق ما بحوزتها من أصول متداولة .

2- نسب التمويل

1.2. نسبة المديونية: ويتم حسابها كمايلي:

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}} \times \mathbf{100\%}$$

الجدول رقم 14: نسبة المديونية لمؤسسة "باتيميتال" خلال الفترة (2016-2018)الوحدة: دج

السنوات / البيان	2016	2017	2018
مجموع الديون	5 454 459 313.00	4 769 050 221.00	4 787 599 302.00
مجموع الأصول	6 879 854 728.88	10631212494.05	10757862017.10
نسبة المديونية	**%72.28**	**%44.85**	**%44.50**

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدولين رقم 03، 04 و05.

التعليق:نلاحظ في سنة 2016 أن نسبة المديونية تفوق النسبة المعيارية 50% وهذا يعني أن ديون الغير غير مضمونة، ولكن في سنتى 2017 و2018 نلاحظ انخفاض في نسبة المديونية، وهذا مايجعل المؤسسة في حالة توازن دائم، وبامكانها الحصول على القرض.

2.2. نسبة الاستقلالية المالية: ويتم حسابها كمايلي:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}} \times \mathbf{100\%}$$

الجدول رقم 15: نسبة الاستقلالية المالية لمؤسسة "باتيميتال" خلال الفترة (2016-2018)الوحدة: دج

السنوات / البيان	2016	2017	2018
الأموال الخاصة	1 425 297 342.15	5862162272.49	5970262714.59
مجموع الديون	5 454 459 313.00	4 769 050 221.00	4 787 599 302.00
نسبة الاستقلالية المالية	**%26.13**	**%122.92**	**%124.70**

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدولين رقم03، 04 و05.

التعليق:نلاحظ أن نسبة الاستقلالية أكبر من النسبة المعيارية 100 % وهذا مايدل على أن المؤسسة مستقلة ماليا.

3.2. نسبة التمويل الدائم: ويتم حسابه كمايلي:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول غير الجارية}} \times \mathbf{100\%}$$

الجدول رقم 16: نسبة التمويل الدائم لمؤسسة "باتيميتال" خلال الفترة (2016-2018)الوحدة: دج

السنوات / البيان	2016	2017	2018
الأموال الدائمة	4 636 501 847.46	8 992 399 268.00	9 199 655 293.60
الأصول غير الجارية	2948507450.37	7281539716.32	7210433068.50
نسبة التمويل الدائم	**%157.24**	**%123.49**	**%127.58**

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدولين رقم03، 04 و05.

التعليق:نسبة التمويل الدائم تفوق النسبة المعيارية 100% وهو مايعبر على التمويل الجيد للمؤسسة.

3- نسب النشاط

1.1 معدل دوران الأصول: ويتم حسابه كمايلي:

$$\text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

الجدول رقم 17: معدل دوران الأصول لمؤسسة "باتيميتال" خلال الفترة (2016-2018)الوحدة: دج

السنوات / البيان	2016	2017	2018
صافي المبيعات	1 282 860 415.40	1 057 567 971.20	1 074 521 479.90
مجموع الأصول	6 879 854 728.88	10631212494.05	10757862017.10
معدل دوران الأصول	**0.1 مرة**	**0.09 مرة**	**0.09 مرة**

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدولين رقم03، 04،05و06.

التعليق:نلاحظ أن معدل دوران الأصول أقل من 1 في كل السنوات، وهو في تناقص مستمر مما يشير إلى تناقص القدرة الشرائية للمؤسسة على جني المبيعات.

2.1. معدل دوران الأصول المتداولة:ويتم حسابه كمايلي:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}}$$

الجدول رقم 18: معدل دوران الأصول المتداولة لمؤسسة "باتيميتال" خلال الفترة (2016-2018)الوحدة: دج

السنوات / البيان	2016	2017	2018
صافي المبيعات	1 282 860 415.40	1 057 567 971.20	1 074 521 479.90
الأصول المتداولة	3 931 347 278.51	3349672777.73	3547428948.60
معدل دوران الأصول المتداولة	**0.32 مرة**	**0.31 مرة**	**0.30 مرة**

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدولين رقم03، 04،05 و06.

التعليق:نلاحظ أن معدل دوران الأصول المتداولة في تناقص مستمر في سنوات الدراسة، وهذا مايشير إلى نقص كفاءة المؤسسة في إدارة أموالها المتداولة مما يبين أن هناك خلل في إدارة الأموال المتداولة.

ثالثا: مناقشة النتائج

بناءا على ماسبق وبعد تحليل النسب والمؤشرات المالية تبين لنا أن المؤسسة تعتمد نظام رقابة داخلي بحيث تتمثل مخرجاته في معلومات محاسبية سليمة ودقيقة يعتمد عليها في قياس الأداء المالي باعتبارها مدخلاته.

ومن أهم ما يميز دراستنا عن بعض الدراسات السابقة هو التعرف على المراجعة الداخلية ودورها في تحسين الأداء المالي، حيث استخلصنا جملة من النتائج وهي:

- المراجع الداخلي هدفه الرئيسي هو حماية أموال وأصول المؤسسة من الأخطاء والتلاعبات؛
- المراجع الداخلي مهمته تقديم توصيات واقتراحات والتي يرى أن لها فائدة للإدارة العليا؛
- أهمية المراجعة الداخلية في المؤسسة ومدى مساهمتها في تقييم الأداء المالي.

وعليه توصلنا إلى أن نظام المراجعة الداخلي عمل على تحسين الوضع المالي من سنة 2016 إلى 2018، وهذا ما لوحظ من خلال المقارنة بين السنوات.

خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل عرض نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بدور نظام المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي لمؤسسة المباني الصناعية والنحاس "باتيميتال" والتي كانت في السابق تسمي "باتيسيك" وهي فرع تابع للمؤسسة الأم "باتيميتال" حيث تم في سنة 2016 دمجها وأصبحت تسمي ب"باتيميتال" لأنها تخضع حاليا لإعادة الهيكلة من أجل استكمال إجراءاتها القانونية.

هدف هذه الدراسة هو معرفة علاقة نظام المراجعة الداخلية بالأداء المالي، وكذلك وضع وعرض القوائم المالية وذلك من أجل قياس الأداء المالي.

وبعد القيام بعملية قياس الأداء المالي توصلنا إلى عدة نتائج؛ مما يقتضي على نظام المراجعة الداخلية التركيز على هذه النتائج وتعزيزها وتنميتها وعدم تركها؛ قفد تتعرض إلى الضعف مع مرور الزمن حيث بدون نظام المراجعة الداخلي لا يمكن للمؤسسة القيام بالنشاطات الأخرى وهو الذي يضمن توازنها المالي.

خاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع والمتمثل في "**دور نظام المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة** " حاولنا معرفة مدى مساهمة وفعالية نظام المراجعة الداخلية والدور الذي يلعبه في تحسين الأداء المالي، فنظام المراجعة الداخلية هو الذي يعمل علي وضع الإجراءات والخطط التي تساهم في تحقيق الأهداف التي تصبو إليها الإدارة.

فدراسة وتقييم نظام المراجعة الداخلية يعبر عن الأمور المهمة حيث على أساسه يتم تحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة وبالتالي الحكم علىصلاحية ومدى الإعتماد عليه في تحديد النظام و إجراءت التدفق التي سيقوم بها وكذلك مقارنة الأداء الفعلي مع ما هو مخطط له واستخراج الفروقات ومعرفة أسباب االإنحرافات وذلك من خلال تقييم الأداء المالي للمؤسسة والذي يعتبر التقنية والوسيلة الناجعة لتفادى المخاطر التي تعرقل مسار المؤسسة ويتم تقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات والنسب التي تقيس الأنشطة المالية التي تمارسها والأهداف المنجزة خلال فترة من الزمن ونبين أيضا كيفية تطبيق هذه المؤشرات علي أرضية الواقع وهذا ما رأيناه خلال الدراسة التطبيقية علي مؤسسة "باتيميتال".

"

دراسة الفرضيات:

1- الفرضية الأولى: " **تقتصر المؤسسات الاقتصادية عند قيامها بعملية المراجعة الداخلية على الجانب المالي والمحاسبي فقط** ".

وهذا ماتم نفيه، حيث أن تطبيق وتنفيذ المراجعة الداخلية لا يقتصر على الناحية المالية فقط بل يشمل ويلم بكل وظائف وأنشطة وعمليات المجمع(مراجعة قسم التسويق، الإنتاج، الصيانة، الموارد البشرية...الخ).

2- الفرضية الثانية: " **تعتبر المراجعة الداخلية من الركائز الأساسية الواجب توفرها في المؤسسات الاقتصادية**".

وهذا ما تم إثباته، حيث تعد المراجعة الداخلية وظيفة مستقلة داخل المؤسسة، يقوم بها شخص أو أشخاص تابعين للمؤسسة أو خارجها، حيث تتمثل نشاطات هذه الوظيفة في القيام بعملية الفحص الدوري للوسائل الموضوعة تحت تصرف إدارة المؤسسة قصد مراقبة المؤسسة والتدقيق فيما إذا كانت الإجراءات المعمول بها تتضمن الضمانات الكافية، وأن العمليات شرعية والمعلومات صادقة، وأن التنظيمات فعالة والهياكل واضحة ومناسبة، بهدف مساعدة الإدارة في تحقيق أهدافها المسطرة.

3- الفرضية الثالثة: "**ان للمراجعة الداخلية دور محوري في تحسين الأداء المالي من خلال اكتشاف الانحرافات وتصحيحها في الوقت اللازم**"

وهذا ما تم إثباته، حيث يتمثل هدف المراجعة الداخلية في مساعدة الأفراد داخل التنظيم في أداء مسؤولياتهم بكفاءة ولتحقيق هذه الغاية توفر لهم المراجعة الداخلية التحليل والتقييم والتوصيات والمشورة والمعلومات التي تتعلق بالأنشطة التي تتم مراجعتها.

ويتضمن هدف المراجعة الداخلية تحقيق الرقابة الفعالة بتكلفة معقولة، ويتضمن نطاق المراجعة الداخلية فحص وتقييم وكفاءة وفعالية الأداء من أجل تحقيق أداء أمثل وأحسن.

النتائــج:

من خلال دراستنا توصلنا إلى بعض النتائج منها:

– يعتبر نظام المراجعة الداخلية خطة لتنظيم الإجراءات اللازمة لحماية الأصول التي تمتلكها المؤسسة؛

–يتميز النظام الرقابي القوي والفعال بدرجة كبيرة في المصداقية للمؤسسة لما له من مقومات رئيسية تعتبر بمثابة حجر الأساس لمبنى ذو الإرتفاع العالي؛

–يتمثل نظام المراجعة الداخلية في الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في تشجيع تحقيق الأهداف والغايات المحددة؛

– يقوم نظام المراجعة الداخلية على كافة السياسات والإجراءات التي تتبناها المؤسسة لحماية الأصول ومنع اكتشاف الغش والخطأ والإختلاسات؛

–تقييم الأداء المالي هو تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على خلق قيمة لمجابهة المستقبل؛ –لا يضمن نظام المراجعة الداخلية للمؤسسة محل الدراسة التزام الأفراد بالإجراءات الرقابية الموضوعية فهي برامج رقابية موضوعة عل الورق فقط مما يؤدي إلى ضعف الأداء المالي بالمؤسسة.

التوصيات:

– زيادة عدد المراجعين الداخليين في المؤسسة باعتبار أنها ذات نشاط واسع وكبيرة الحجم؛

– يجب على الإدارة العامة وضع العديد من اللوائح والإجراءات الخاصة بنظامها الرقابي حتى يكون معلوم لدى جميع الموظفين في كافة المستويات الإدارية؛

– القيام بدورات تكوينية للمراجعين الداخليين والقيام بتأهيلهم؛

– ضرورة الإهتمام بالتوصيات والإقتراحات التي تندرج ضمن التقرير النهائي للمراجعين الداخليين وتصحيح نظرة الموظفين نحوهم؛

– الإهتمام بالمراجعة الداخلية وتطبيقها وفق المعايير المتفق عليها، يسمح للمراجعين الداخليين من أداء أعمالهم

بعيدين عن الضغوطات المختلفة، وذالك بمنحهم الاستقلالية في أداء مهامهم.

آفاق البحث:

نشير في الأخير إلى إمكانية القيام ببحوث تكميلية تعتمد علي هذه الدراسة والتي تكون إشكاليات لبحوث أخرى في المستقبل.

- ما مدى دراسة وتقييم فعالية نظام المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة االقتصادية ؟
- دور المراجعة الخارجية في تحسين الأداء المالي؟
- كيف يكون التكامل الوظيفي يبن المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ؟

وبهذا نرجو ان نكون قد ساهمنا من خلال هذه الدراسة ولو بقدر ضئيل في تكملة جهود من سبقنا في هذا المجال؛ونتمنى التوفيق للمهتمين بهذا الموضوع ونسأل الله أن نكون قد وفقنا إلى ما كنا نسعي إليه والله الموفق والهادي لحسن السبيل.

المراجع

قائمة المراجع:

1- مراجع باللغة العربية

أ/ الكتب

- الضبان.م.س وآخرون، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996.
- **المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني**، لتصميم وتطوير المناهج، مراجعة ومراقبة داخلية.
- بن عميرة توفيق، **المراجعة الداخلية في المؤسسة**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،2004.
- رافعي خليل محمود، **الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات**، دار المستقبل، عمان، 1988.
- عبد الستار الصياح وسعود العامري، **الإدارة المالية الإطار النظري والحالات العملية**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، الأردن، 2007.
- عبد الفتاح الصحن وآخرون، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.
- عدنان تاية نعيمي، **الإدارة المالية النظرية والتطبيق**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، الأردن، 2008.
- علاء فرحان طالب،**الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي**، دار الصفاء، عمان، 2011.
- محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وآثاره على عوائد أسهم الشركات**، دار حامد، عمان، 2009.
- مجيد محمود كرخي، **تقييم الأداء باستخدام النسب، دار المناهج،2006.**
- محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- ناصر عدون دادي، **الإدارة والتخطيط الاستراتيجي**، دار المحمدية، الجزائر، 2001.
- وجدي حامد حجازي، **أصول المراجعة الداخلية مدخل علمي تطبيقي**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2010.

ب/ المذكرات

سعودي مبروك رياض، **دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر، بسكرة،2012 /2013.

مريم عبار،**تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات الرفع المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر علوم

اقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012/2011.

ج/ المجلات

- فيحاء عبد الخالق بكوع، **تفعيل نظام الرقابة الداخلية للحد من الفساد المالي والإداري في الوحدات الخدماتية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد92، جامعة الموصل، العراق،2012.

- محمد فهمي حسن ووجيه عبد الرسول العلي، **المشكلات التطبيقية لقياس الإنتاجية وطرق معالجتها**، مجلة البحوث الاقتصادية، جامعة بغداد، 1980، العدد03.

2- مراجع باللغة الأجنبية

- Ibrahim Mohamed al-matari and abdlluah kaid al-swidi and faudziah hanimbinti fadzil : the éffect of internel audit and firm, performance : a proposed reasearch Framework 2014

- Musa adeiza Farouk and shehuusman hassan ,impact of auditqualitéand Financial performance of quoted cément firms in Nigeria 2014

3- المواقع الالكترونية

- د. أيمن عبد الله، مقدمة في المراجعة ay83.wordpress.com/05-09-2020

- عبد الكريم خيطاس bdelkarim.wordpress.com/06-09-2020

الملاحق

الملحق رقم 01: ميزانية الأصول 2015-2016

UNITE BATIMETAL CHARPENTE OUEST
Exercice 2016

DATE 13/06/2017
HEURE 08:58
PAGE 1

Bilan Actif

Arrêté à : 4eme arrêter < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal :

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		12 739 063,34	12 526 368,90	212 694,44	13 111,11
Immobilisations incorporelles		3 826 295 674,95	1 055 973 487,08	2 770 322 187,87	2 807 946 022,26
Immobilisations corporelles		1 296 504 000,00		1 296 504 000,00	1 296 504 000,00
Terrains		1 681 537 808,93	670 262 292,80	1 011 285 516,13	1 049 091 564,08
Bâtiments		848 253 866,02	385 721 194,28	462 532 671,74	462 350 458,18
Autres immobilisations corporelles					
Immobilisations en concession		85 350 678,56		85 350 678,56	48 308 955,33
Immobilisations en cours		2 366 842,00		2 366 842,00	2 887 041,42
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		2 366 842,00		2 366 842,00	2 887 041,42
Impôts différés actif		90 255 047,50		90 255 047,50	27 035 094,77
TOTAL ACTIF NON COURANT		4 017 007 306,35	1 068 499 855,98	2 948 507 450,37	2 886 190 234,89
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		756 659 278,83	31 566 438,31	725 092 840,52	569 951 075,87
Créances et emplois assimilés					
Clients		1 185 762 602,71	105 904 197,87	1 079 858 404,84	1 769 472 759,3
Autres débiteurs		259 233 175,40		259 233 175,40	241 720 378,5
Impôts et assimilés		146 035 301,48		146 035 301,48	166 635 306,4
Autres créances et emplois assimilés					
Créances Inter-Unités		1 428 798 107,23		1 428 798 107,23	
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		292 329 449,04		292 329 449,04	219 268 340,
TOTAL ACTIF COURANT		4 068 817 914,69	137 470 636,18	3 931 347 278,51	2 967 047 860,
TOTAL GENERAL ACTIF		8 085 825 221,04	1 205 970 492,16	6 879 854 728,88	5 853 238 095

الملحق رقم 02: ميزانية الخصوم 2015-2016

UNITE BATIMETAL CHARPENTE OUEST
Exercice 2016

Bilan Passif

Arrêté à : 4eme arrêter « Etat Provisoire »
Identifient Fiscal :

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			1 200 000 000,00
Capital émis			28 229 445,70
Capital non appelé			697 149,66
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))			749 628 355,08
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)		197 910 131,39	176 370 639,85
Résultat net		0,00	-918 535 569,57
Autres capitaux propres - Report à nouveau		1 227 387 210,76	
Liaisons Inter-Unités			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		1 425 297 342,15	1 227 387 210,76
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		3 081 365 350,86	2 995 185 543,17
Impôts (différés et provisionnés)		80 310 388,26	73 335 443,69
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		49 528 766,19	56 153 457,99
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		3 211 204 505,31	3 124 674 444,85
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		392 247 394,87	721 334 935,03
Impôts		240 875 236,83	239 748 820,48
Autres dettes		156 734 657,62	540 091 040,26
Dettes Inter-Unités		1 453 397 519,02	
Trésorerie		98 073,08	1 634,47
TOTAL PASSIFS COURANTS III		2 243 352 881,42	1 501 176 530,24
TOTAL GENERAL PASSIF		6 879 854 728,88	5 853 238 095,85

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم03: ميزانية الأصول 2016-2017

HEURE: 10:09
PAGE: 1/2

EPE BATIMETAL
UNITE BATIMETAL CHARPENTE OUEST
Exercice 2017

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal :

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
CTIFS NON COURANTS					
cart d'acquisition (ou goodwill)		16 555 063,34	13 181 102,24	3 373 961,10	212 694,44
mmobilisations incorporelles		8 271 156 513,93	1 138 978 220,96	7 132 178 292,97	2 770 322 187,87
mmobilisations corporelles		5 693 806 800,00		5 693 806 800,00	1 294 047 000,00
Terrains		1 695 301 570,40	704 401 022,18	990 900 548,22	1 013 742 516,13
Bâtiments		882 048 143,53	434 577 198,78	447 470 944,75	462 532 671,74
Autres immobilisations corporelles					
Immobilisations en concession		53 141 869,68		53 141 869,68	85 350 678,56
mmobilisations en cours		2 076 842,00		2 076 842,00	2 366 842,00
mmobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		2 076 842,00		2 076 842,00	2 366 842,00
Impôts différés actif		90 768 750,57		90 768 750,57	90 255 047,50
TOTAL ACTIF NON COURANT		8 433 699 039,52	1 152 159 323,20	**7 281 539 716,32**	2 948 507 450,37
CTIF COURANT					
tocks et encours		656 363 237,10	31 566 438,31	624 796 798,79	725 092 840,52
réances et emplois assimilés					
Clients		1 204 453 795,01	91 486 326,13	1 112 967 468,88	1 079 858 404,84
Autres débiteurs		29 569 166,00	15 262 362,40	14 306 803,60	259 233 175,40
Impôts et assimilés		111 104 550,56		111 104 550,56	146 035 301,48
Autres créances et emplois assimilés					
reances inter-unites		1 054 248 359,72		1 054 248 359,72	1 428 798 107,23
isponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		432 248 796,18		432 248 796,18	292 329 449,04
TOTAL ACTIF COURANT		3 487 987 904,57	138 315 126,84	**3 349 672 777,73**	3 931 347 278,51
TOTAL GENERAL ACTIF		11 921 686 944,09	1 290 474 450,04	**10 631 212 494,05**	6 879 854 728,88

الملحق رقم04: ميزانية الخصوم 2016-2017

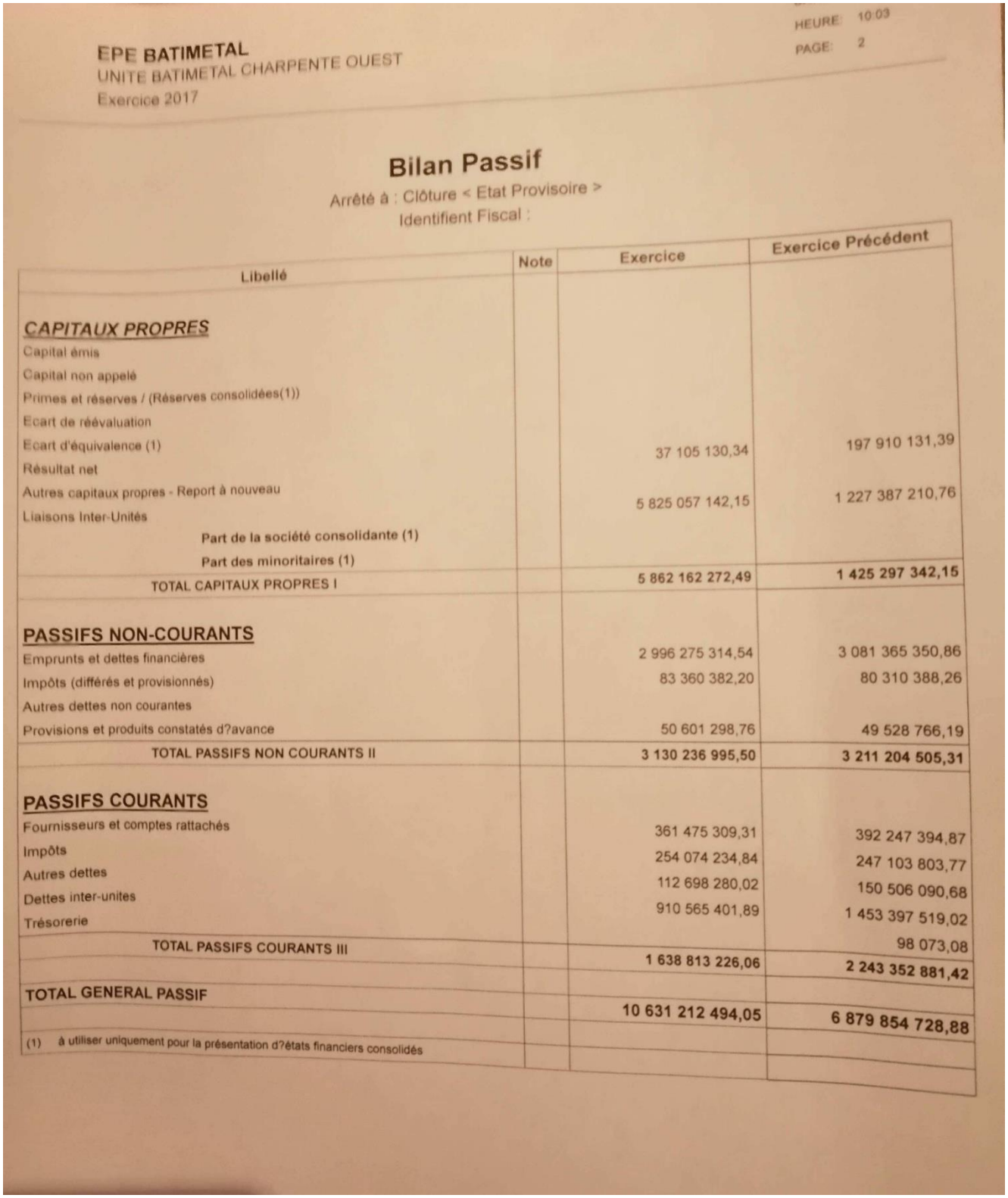

EPE BATIMETAL
UNITE BATIMETAL CHARPENTE OUEST
Exercice 2017

HEURE: 10:03
PAGE: 2

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)		37 105 130,34	197 910 131,39
Résultat net			
Autres capitaux propres - Report à nouveau		5 825 057 142,15	1 227 387 210,76
Liaisons Inter-Unités			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		**5 862 162 272,49**	**1 425 297 342,15**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		2 996 275 314,54	3 081 365 350,86
Impôts (différés et provisionnés)		83 360 382,20	80 310 388,26
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d?avance		50 601 298,76	49 528 766,19
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**3 130 236 995,50**	**3 211 204 505,31**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		361 475 309,31	392 247 394,87
Impôts		254 074 234,84	247 103 803,77
Autres dettes		112 698 280,02	150 506 090,68
Dettes inter-unites		910 565 401,89	1 453 397 519,02
Trésorerie			98 073,08
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**1 638 813 226,06**	**2 243 352 881,42**
TOTAL GENERAL PASSIF		**10 631 212 494,05**	**6 879 854 728,88**

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d?états financiers consolidés

الملحق رقم05: ميزانية الأصول 2017-2018

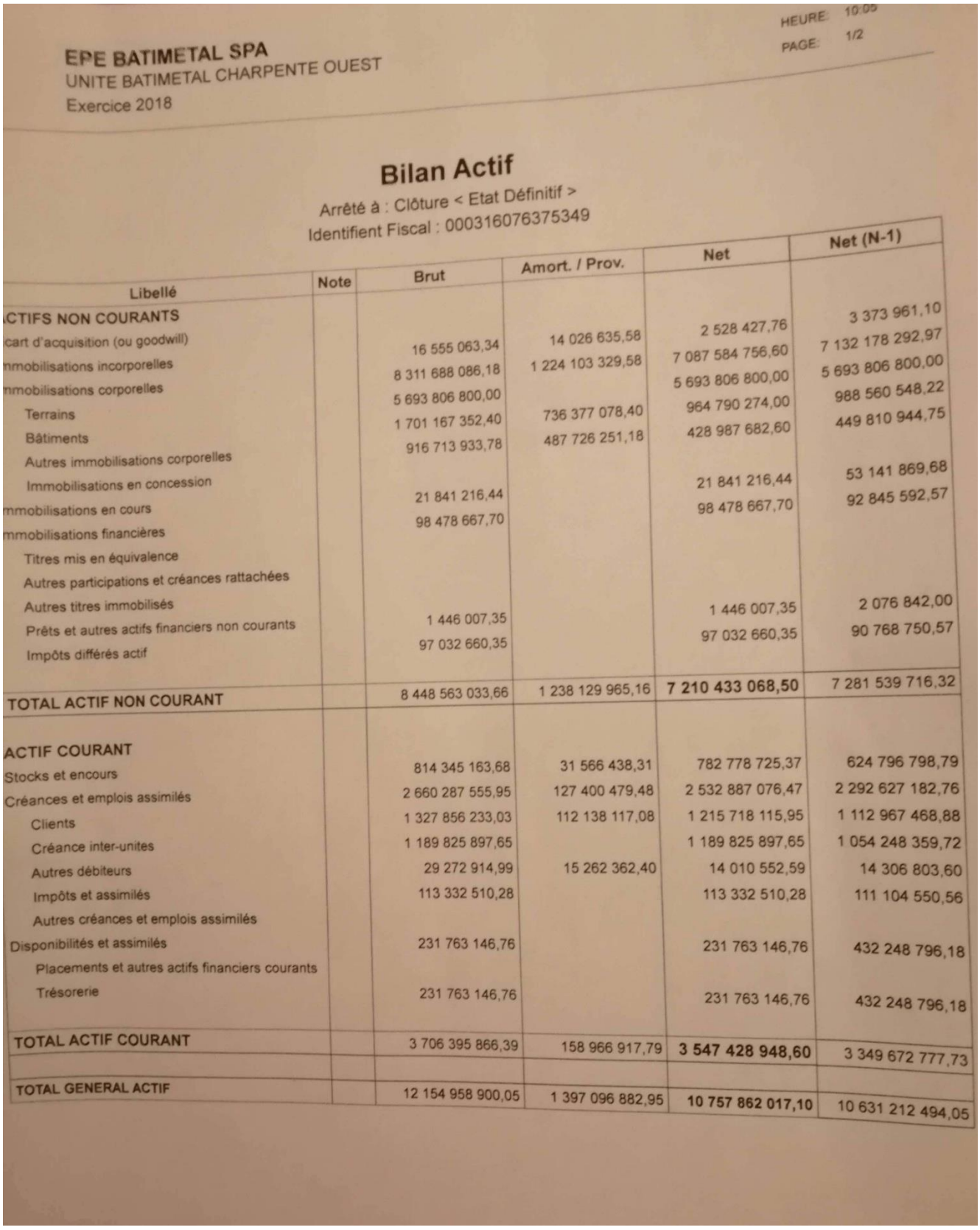

EPE BATIMETAL SPA
UNITE BATIMETAL CHARPENTE OUEST
Exercice 2018

HEURE: 10:05
PAGE: 1/2

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifient Fiscal : 000316076375349

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
CTIFS NON COURANTS					3 373 961,10
cart d'acquisition (ou goodwill)		16 555 063,34	14 026 635,58	2 528 427,76	7 132 178 292,97
nmobilisations incorporelles		8 311 688 086,18	1 224 103 329,58	7 087 584 756,60	5 693 806 800,00
nmobilisations corporelles		5 693 806 800,00		5 693 806 800,00	988 560 548,22
Terrains		1 701 167 352,40	736 377 078,40	964 790 274,00	449 810 944,75
Bâtiments		916 713 933,78	487 726 251,18	428 987 682,60	
Autres immobilisations corporelles					53 141 869,68
Immobilisations en concession		21 841 216,44		21 841 216,44	92 845 592,57
mmobilisations en cours		98 478 667,70		98 478 667,70	
mmobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					2 076 842,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		1 446 007,35		1 446 007,35	90 768 750,57
Impôts différés actif		97 032 660,35		97 032 660,35	
TOTAL ACTIF NON COURANT		8 448 563 033,66	1 238 129 965,16	**7 210 433 068,50**	7 281 539 716,32
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		814 345 163,68	31 566 438,31	782 778 725,37	624 796 798,79
Créances et emplois assimilés		2 660 287 555,95	127 400 479,48	2 532 887 076,47	2 292 627 182,76
Clients		1 327 856 233,03	112 138 117,08	1 215 718 115,95	1 112 967 468,88
Créance inter-unites		1 189 825 897,65		1 189 825 897,65	1 054 248 359,72
Autres débiteurs		29 272 914,99	15 262 362,40	14 010 552,59	14 306 803,60
Impôts et assimilés		113 332 510,28		113 332 510,28	111 104 550,56
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés		231 763 146,76		231 763 146,76	432 248 796,18
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		231 763 146,76		231 763 146,76	432 248 796,18
TOTAL ACTIF COURANT		3 706 395 866,39	158 966 917,79	**3 547 428 948,60**	3 349 672 777,73
TOTAL GENERAL ACTIF		12 154 958 900,05	1 397 096 882,95	**10 757 862 017,10**	10 631 212 494,05

الملحق رقم 06: ميزانية الخصوم 2017-2018

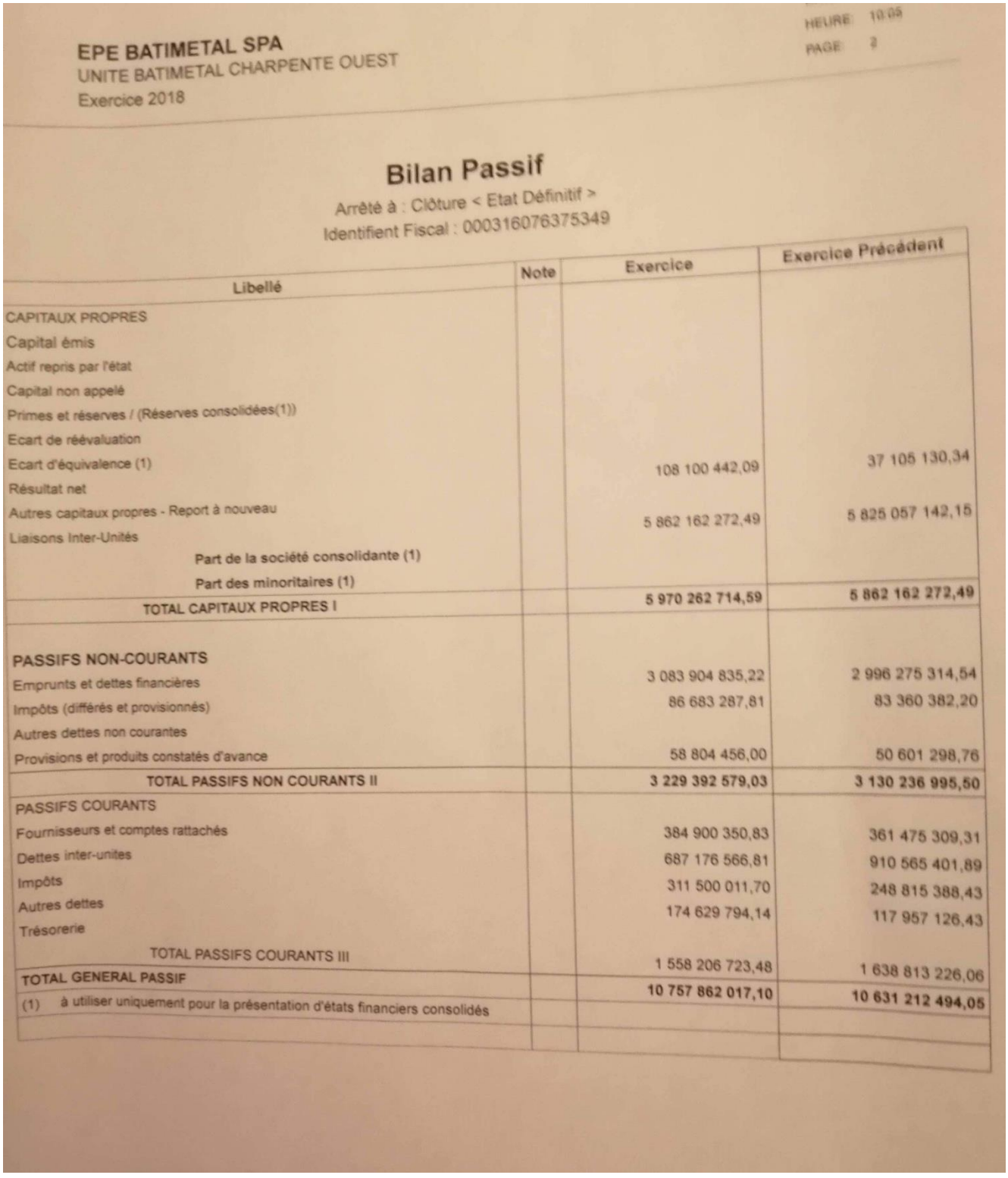

HEURE : 10:05
PAGE : 2

EPE BATIMETAL SPA
UNITE BATIMETAL CHARPENTE OUEST
Exercice 2018

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifient Fiscal : 000316076375349

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Actif repris par l'état			
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)		108 100 442,09	37 105 130,34
Résultat net			
Autres capitaux propres - Report à nouveau		5 862 162 272,49	5 825 057 142,15
Liaisons Inter-Unités			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		**5 970 262 714,59**	**5 862 162 272,49**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		3 083 904 835,22	2 996 275 314,54
Impôts (différés et provisionnés)		86 683 287,81	83 360 382,20
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		58 804 456,00	50 601 298,76
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**3 229 392 579,03**	**3 130 236 995,50**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		384 900 350,83	361 475 309,31
Dettes inter-unites		687 176 566,81	910 565 401,89
Impôts		311 500 011,70	248 815 388,43
Autres dettes		174 629 794,14	117 957 126,43
Trésorerie			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		1 558 206 723,48	1 638 813 226,06
TOTAL GENERAL PASSIF		**10 757 862 017,10**	**10 631 212 494,05**

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم 07: جدول حسابات النتائج 2015-2016

UNITE BATIMETAL CHARPENTE OUEST
Exercice 2016

PAGE: 1

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : 4eme arrêter < Etat Provisoire >

Identifient Fiscal :

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		617 537 837,45	1 459 065 397,38
Chiffre d'affaires Inter-Unites		657 322 577,94	
Variation stocks produits finis et en cours		8 004 849,97	11 912 604,71
Production immobilisée			-643 232,44
Subventions d'exploitation			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		**1 282 865 265,36**	**1 470 334 769,65**
Achats consommés		524 918 312,30	677 109 519,92
Achats consommés Inter-unités		72 836 467,54	
Services extérieurs et autres consommations		70 492 042,46	132 326 969,45
II. CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		**668 246 822,30**	**809 436 489,37**
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		**614 618 443,06**	**660 898 280,28**
Charges de personnel		280 185 748,36	250 433 083,00
Impôts, taxes et versements assimilés		5 663 299,18	6 499 458,74
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**328 789 395,52**	**403 965 738,54**
Autres produits opérationnels		24 592 233,00	28 535 934,86
Autres charges opérationnelles		60 741 790,00	42 440 044,82
Dotations aux amortissements et aux provisions		90 960 011,46	136 568 556,68
Reprise sur pertes de valeur et provisions		6 764 362,82	
V. RESULTAT OPERATIONNEL		**208 444 189,88**	**253 493 071,90**
Produits financiers		1 234 463,56	705 045,42
Charges financières		3 576 641,42	8 579 195,46
VI. RESULTAT FINANCIER		**-2 342 177,86**	**-7 874 150,04**
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**206 102 012,02**	**245 618 921,86**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			64 436 888,83
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		8 191 880,63	4 811 203,18
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 315 456 324,74	1 499 575 749,93
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 117 546 193,35	1 323 204 920,08
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**197 910 131,39**	**176 370 829,85**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**197 910 131,39**	**176 370 829,85**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

الملحق رقم 08: جدول حسابات النتائج 2016-2017

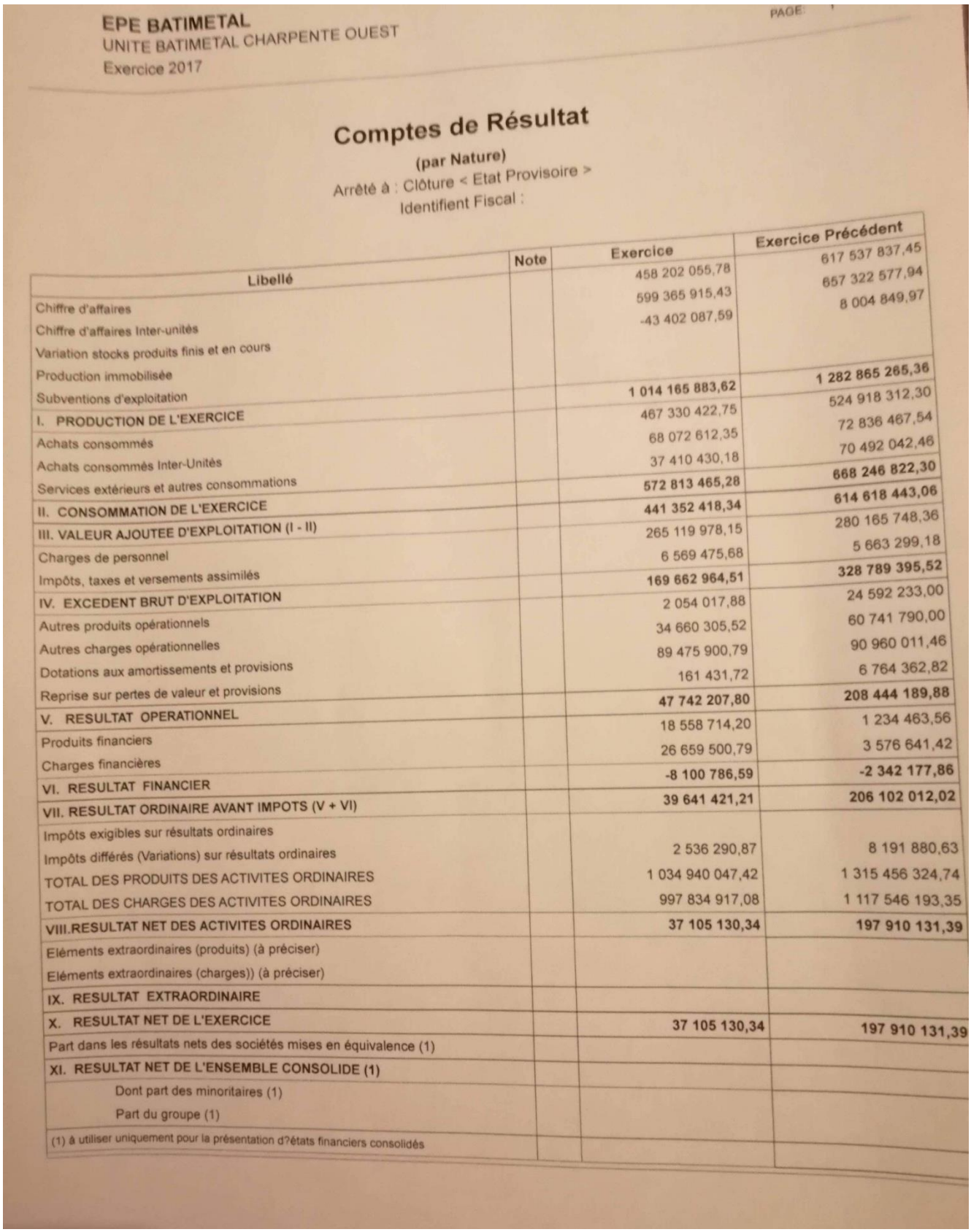

EPE BATIMETAL
UNITE BATIMETAL CHARPENTE OUEST
Exercice 2017

PAGE: 1

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifient Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		458 202 055,78	617 537 837,45
Chiffre d'affaires Inter-unités		599 365 915,43	657 322 577,94
Variation stocks produits finis et en cours		-43 402 087,59	8 004 849,97
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		**1 014 165 883,62**	**1 282 865 265,36**
Achats consommés		467 330 422,75	524 918 312,30
Achats consommés Inter-Unités		68 072 612,35	72 836 467,54
Services extérieurs et autres consommations		37 410 430,18	70 492 042,46
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**572 813 465,28**	**668 246 822,30**
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		**441 352 418,34**	**614 618 443,06**
Charges de personnel		265 119 978,15	280 165 748,36
Impôts, taxes et versements assimilés		6 569 475,68	5 663 299,18
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**169 662 964,51**	**328 789 395,52**
Autres produits opérationnels		2 054 017,88	24 592 233,00
Autres charges opérationnelles		34 660 305,52	60 741 790,00
Dotations aux amortissements et provisions		89 475 900,79	90 960 011,46
Reprise sur pertes de valeur et provisions		161 431,72	6 764 362,82
V. RESULTAT OPERATIONNEL		**47 742 207,80**	**208 444 189,88**
Produits financiers		18 558 714,20	1 234 463,56
Charges financières		26 659 500,79	3 576 641,42
VI. RESULTAT FINANCIER		**-8 100 786,59**	**-2 342 177,86**
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**39 641 421,21**	**206 102 012,02**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		2 536 290,87	8 191 880,63
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 034 940 047,42	1 315 456 324,74
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		997 834 917,08	1 117 546 193,35
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**37 105 130,34**	**197 910 131,39**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**37 105 130,34**	**197 910 131,39**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'?états financiers consolidés			

الملحق رقم 09: جدول حسابات النتائج 2017-2018

EPE BATIMETAL SPA
UNITE BATIMETAL CHARPENTE OUEST
Exercice 2018

PAGE: 1

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Identifient Fiscal : 000316076375349

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		422 906 125,15	458 202 055,78
Chiffre d'affaires Inter-unités		651 615 354,78	599 365 915,43
Variation stocks produits finis et en cours		158 217 575,28	-43 402 087,59
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		**1 232 739 055,21**	**1 014 165 883,62**
Achats consommés		626 758 625,24	467 330 422,75
Achats consommés Inter-Unités		93 920 592,87	68 072 612,35
Services extérieurs et autres consommations		53 695 160,36	37 410 430,18
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**774 374 378,47**	**572 813 465,28**
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		**458 364 676,74**	**441 352 418,34**
Charges de personnel		220 122 029,42	265 119 978,15
Impôts, taxes et versements assimilés		10 451 943,96	6 569 475,68
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**227 790 703,36**	**169 662 964,51**
Autres produits opérationnels		88 075 551,84	2 054 017,88
Autres charges opérationnelles		10 033 165,97	34 660 305,52
Dotations aux amortissements et provisions		111 084 232,18	89 475 900,79
Reprise sur pertes de valeur et provisions			161 431,72
V. RESULTAT OPERATIONNEL		**194 748 857,04**	**47 742 207,80**
Produits financiers		378 754,64	18 558 714,20
Charges financières		89 968 173,76	26 659 500,79
VI. RESULTAT FINANCIER		**-89 589 419,12**	**-8 100 786,59**
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**105 159 437,92**	**39 641 421,21**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-2 941 004,17	2 536 290,87
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 321 193 361,69	1 034 940 047,42
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 213 092 919,60	997 834 917,08
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**108 100 442,09**	**37 105 130,34**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**108 100 442,09**	**37 105 130,34**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'?états financiers consolidés			